



لشرح الشيخ

حَسَنَ الطَّيْفِيِّ الشَّافِعِيِّ

حَفِظَهُ الرَّبُّ الْبَارِي

تقييد وتلخيص لشرح
الشيخ حسام لطفي الشافعي
على شرح المحلي لمتر الورقات
للإمام الجويني

تقييد وتلخيص

لشرح الشيخ

حَسَنُ بْنُ الْإِسْمَاعِيلِ الشَّافِعِيِّ

حَفِظَهُ الرَّبُّ الْبَارِي

على شرح المحلي

لمتن الورقات للإمام الجويني

قَيَّدهُ وَلَخَّصَهُ

عُمَيْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّدَوِيِّ



[المقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبَعْدُ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

الاسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ وَهُوَ الْعُلُوُّ، وَاللَّهُ هُوَ الْمَعْبُودُ مَحَبَّةً وَتَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا،
وَالرَّحْمَنُ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى الصِّفَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ ﷻ، وَالرَّحِيمُ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى تَعَلُّقِ تِلْكَ
الصِّفَةِ بِالْمَرْحُومِ، فَالرَّحْمَنُ صِفَةُ ذَاتٍ، وَالرَّحِيمُ صِفَةُ فِعْلٍ.
وَهَذِهِ الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْمَاتِنِ، وَتَرَكَ الشَّارِحُ الْبَسْمَلَةَ؛ تَوَاضَعًا مِنْهُ وَهَضْمًا لِحَقِّ
نَفْسِهِ، أَوْ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَهَا فِي نَفْسِهِ لَفْظًا وَلَمْ يَذْكُرْهَا خَطًّا.
وَابْتَدَأَ كِتَابَهُ بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِمَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثٍ فِي الْحَثِّ عَلَى الْبَدْءِ بِالْبَسْمَلَةِ،
وَاقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ النَّبِيِّ الْفِعْلِيَّةِ، فَالابْتِدَاءُ بِالْبَسْمَلَةِ وَاجِبٌ صِنَاعِيٌّ.
(وَبَعْدُ).

أَيُّ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ فَهَذِهِ وَرَقَاتٌ.
وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ يُوتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ عِنْدَ ذِكْرِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ
مِنْ كَلَامِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْإِتْيَانُ بِهَا؛ تَأْسِيًا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ.



(هَذِهِ وَرَقَاتٌ) قَلِيلَةٌ، (تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ فُصُولٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ)، يَنْتَفِعُ بِهَا الْمَبْتَدِئُ وَغَيْرُهُ.

(هَذِهِ وَرَقَاتٌ، قَلِيلَةٌ).

(هذه) مِنَ الْمُصَنَّفِ فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى الْوَرَقَاتِ الَّتِي أَمَامَهُ، وَقَدْ تَكُونُ إِشَارَةٌ إِلَى شَيْءٍ فِي ذَهْنِهِ.

(وَرَقَاتٌ).

جَمْعُ مُؤَنَّثِ سَالِمٍ، وَهُوَ جَمْعُ وَرَقَةٍ، وَهِيَ الَّتِي يُكْتَبُ بِهَا نُقُوشٌ وَخُطُوطٌ. (قَلِيلَةٌ).

تَأْكِيدًا عَلَى كَوْنِهَا مُخْتَصَرَةً.

(تَشْتَمِلُ).

• (الْإِشْتِمَالُ: هُوَ الْإِحْتَوَاءُ وَالتَّضْمِينُ).

(عَلَى مَعْرِفَةٍ).

• (الْمَعْرِفَةُ: مُطْلَقُ الْإِدْرَاكِ).

(فُصُولٍ).

الْفُصُولُ، جَمْعُ فَصْلٍ، وَيُرَادُ بِهِ هُنَا: مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. (مَنْ).

(مَنْ) هُنَا تَبْعِيضِيَّةٌ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ يَكُونُ: سَوْفَ نَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ فُصُولٍ مُهِمَّةٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ.



(أُصُولُ الْفِقْهِ).

- الْأُصُولُ جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، سَوَاءٌ كَانَ الْبِنَاءُ حِسِّيًّا كَالسَّقْفِ عَلَى الْجِدَارِ، أَوْ مَعْنَوِيًّا كِبِنَاءِ الْمَعْلُولِ عَلَى عِلَّتِهِ.
- يُطْلَقُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَيُرَادُ بِهِ عِدَّةُ مَعَانٍ:
 - يُطْلَقُ الْأَصْلُ وَيُرَادُ بِهِ الدَّلِيلُ: وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، فَيُقَالُ الْأَصْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْفُلَانِيَّةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.
 - يُطْلَقُ الْأَصْلُ وَيُرَادُ بِهِ الرَّاجِعُ: فَيُقَالُ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ لَا الْمَجَازُ.
 - يُطْلَقُ الْأَصْلُ وَيُرَادُ بِهِ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ: فَيُقَالُ الْخَمْرُ أَصْلٌ لِلنَّبِيذِ.
 - يُطْلَقُ الْأَصْلُ وَيُرَادُ بِهِ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ الْمُسْتَمَرَّةُ: فَيُقَالُ أَكُلُ الْمَيْتَةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمُسْتَمَرَّةَ تَحْرِيْمُ الْمَيْتَةِ.
 - يُطْلَقُ الْأَصْلُ وَيُرَادُ بِهِ الْحُكْمُ السَّابِقُ الْمُسْتَصْحَبُ: فَيُقَالُ تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالطَّارِئُ.
- اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ الْفِقْهِ لُغَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:
 - الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: فَهْمُ الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (٧٨) [سورة النساء: ٧٨]. فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى فَهْمِ أَيِّ شَيْءٍ وَلَوْ كَانَ وَاضِحًا.



- **الْقَوْلُ الثَّانِي:** فَهَمْ غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ، وَيَرْدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٤٤]. فَالْآيَةُ ظَاهِرَةٌ فِي تَسْمِيَةِ مَا لَيْسَ غَرَضًا لِلْمُتَكَلِّمِ بِالْفِقْهِ.
- **الْقَوْلُ الثَّالِثُ:** هُوَ الْفَهْمُ مُطْلَقًا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.
- **الْفِقْهُ اصطلاحًا:** الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبُ مِنْ أَدَلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةُ.
- الْعِلْمُ هُوَ الْإِذْرَاكُ، وَيَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، وَلَيْسَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ.
- الْأَحْكَامُ جَمْعُ حُكْمٍ، وَهُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ، كَقَوْلِنَا النَّهَارُ طَالَعَ أَوْ النَّهَارُ لَمْ يَطْلُعْ.
- الشَّرْعِيَّةُ، هِيَ الْمُنْسُوبَةُ لِلشَّارِعِ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ وَالْوُجْدَانِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وَخَرَجَ بِالشَّرْعِيَّةِ: اللُّغَوِيَّةُ، وَالْعَقْلِيَّةُ، وَالْعَادِيَّةُ، وَالتَّجْرِبِيَّةُ.
- الْعَمَلِيَّةُ، قِيدٌ لِإِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ، وَالْوُجْدَانِيَّةِ.
- الْمُكْتَسَبُ، صِفَةٌ لِلْعِلْمِ، وَلَوْ قُلْنَا مُكْتَسَبَةٌ فَتَكُونُ صِفَةً لِلْأَحْكَامِ، قِيدٌ لِإِخْرَاجِ عِلْمِ اللَّهِ، وَعِلْمِ الْمَلَائِكَةِ وَعِلْمِ الرُّسُولِ.
- أَدَلَّتْهَا، (انْظُرْ تَعْرِيفُ الدَّلِيلِ وَأَقْسَامُهُ فِي «تَلْخِيصِ الْوَرَقَاتِ» ص ١٣).
- **تَعْرِيفُ أَصُولِ الْفِقْهِ بِاعْتِبَارِهِ عَلَمًا عَلَى هَذَا الْفَنِّ:**
- مَعْرِفَةُ دَلَائِلِ الْفِقْهِ إِجْمَالًا، وَكَيْفِيَّةُ الْاِسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالُ الْمُسْتَفِيدِ.



(يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُبْتَدِئُ وَغَيْرُهُ).

جَاءَ الشَّارِحُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ حَتَّى لَا يَعْتَقِدَ الْمُتَنَهِّي أَنَّهَا غَيْرُ نَافِعَةٍ بِالنِّسْبَةِ لَهُ.
أَوْ حَتَّى لَا يَعْرِضَ عَنْهَا الْمُبْتَدِئُ؛ بِسَبَبِ قِلَّةِ الْفَاطِهَا وَغَزَاةِ مَعْنَاهَا.
يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُبْتَدِئُ بِالتَّعَلُّمِ، وَغَيْرُ الْمُبْتَدِئِ يَكُونُ انْتِفَاعُهُ بِالْمُرَاجَعَةِ وَالضَّبْطِ.



[تعريف أصول الفقه باعتباره مركبًا إضافيًا]

(وَذَلِكَ) أي لفظُ «أصول الفقه»، (وَذَلِكَ مُؤَلَّفٌ مِنْ جُزْأَيْنِ مُفْرَدَيْنِ) أحدهما أصولٌ، والآخر الفقه، مِنَ الْإِفْرَادِ مُقَابِلِ التَّرْكِيبِ، لَا التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ، وَالْمُؤَلَّفُ يُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ مَا أُلْفَ مِنْهُ.

(وَذَلِكَ أَي لَفْظُ «أصول الفقه»).

ذَلِكَ فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى لَفْظَةِ أُصُولِ الْفِقْهِ.

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى لَفْظِ أُصُولِ الْفِقْهِ وَعِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ:

- إِذَا كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى لَفْظِ أُصُولِ الْفِقْهِ فَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُرَكَّبِ الْإِضَافِيِّ.

- إِذَا كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى الْعِلْمِ فَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْنَى اللَّقْبِيِّ.

(وَذَلِكَ مُؤَلَّفٌ).

مِنَ التَّأْلِيفِ.

• التَّأْلِيفُ: صَمُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى بَعْضِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مُرْتَبَةً أَوْ غَيْرَ مُرْتَبَةٍ.

(مِنْ جُزْأَيْنِ).

وَلَمْ يَقُلْ مِنْ لَفْظَيْنِ؛ تَصْرِيحًا بِعَدَدِ الْأَجْزَاءِ.

• لَفْظُ أُصُولِ الْفِقْهِ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، لَا مِنْ جُزْأَيْنِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ:

- الْجُزْءُ الْأَوَّلُ: الْأُصُولُ.

- الْجُزْءُ الثَّانِي: الْفِقْهُ.



- **الجزء الثالث:** المَعْنَى الإِصَابِيّ (الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الذَّهْنِ مِنْ إِضَافَةِ كَلِمَةٍ أَصُولٍ إِلَى كَلِمَةٍ فَقِهِ).

(مُفْرَدَيْنِ).

• الْمُفْرَدُ يُطْلَقُ بِإِطْلَاقَاتٍ:

- يُطْلَقُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ عَلَى مَا يُقَابِلُ التَّشْبِيهَ وَالْجَمْعَ، وَمَا يُقَابِلُ الْمُضَافَ وَالشَّيْبَةَ بِالْمُضَافِ، وَمَا يُقَابِلُ الْجُمْلَةَ.
- يُطْلَقُ فِي عِلْمِ الْمَنْطِقِ عَلَى مَا يُقَابِلُ التَّرْكِيبَ.

(أحدهما أَصُولٌ، والآخر الفقه، مِنَ الْإِفْرَادِ مُقَابِلِ التَّرْكِيبِ، لَا التَّشْبِيهَ وَالْجَمْعَ، وَالْمُؤَلَّفُ يُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ مَا أُلْفَ مِنْهُ).

• **الْمُرَكَّبُ:** هُوَ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ. (عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ وَالْمَنَاطِقَةِ).



[تعريف الأصل]

(فَالْأَصْلُ) الَّذِي هُوَ مُفْرَدُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ: (مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ) كَأَصْلِ الْجِدَارِ أَيْ
أَسَاسِهِ، وَأَصْلِ الشَّجَرَةِ أَيْ طَرَفِهَا الثَّابِتِ فِي الْأَرْضِ.

(فَالْأَصْلُ الَّذِي هُوَ مُفْرَدُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ).

أَتَى بِالْقَاءِ (الْفَصِيحَةِ أَوْ الْمُفَسَّرَةِ)، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ،
كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الْجُزْءَيْنِ الَّذِينَ يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ
فَالْأَصْلُ كَذَا.

ابْتَدَأَ هُنَا بِتَعْرِيفِ الْأُصُولِ، أَمَّا فِي كِتَابِهِ: «الْبُرْهَانُ» بَدَأَ بِتَعْرِيفِ الْفِقْهِ أَوَّلًا، وَهُوَ
مَنْقُولٌ عَنِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ فِي «اللُّمَعِ»؛ لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ الْإِضَافِيَّ لَا يُفِيدُ إِلَّا إِذَا عَرَفْتَ الْمُضَافَ
إِلَيْهِ.

(مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ)

هَذَا تَعْرِيفٌ لُغَوِيٌّ، وَهُوَ أَشْهُرُ التَّعَارِيفِ اللَّغَوِيَّةِ وَأَحْسَنُهَا.

(مَا) نَكْرَةً مَقْصُودَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، أَيْ الشَّيْءُ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

(كَأَصْلِ الْجِدَارِ أَيْ أَسَاسِهِ، وَأَصْلِ الشَّجَرَةِ أَيْ طَرَفِهَا الثَّابِتِ فِي الْأَرْضِ).

فَأَصْلُ الشَّيْءِ هُوَ أَسَاسُهُ.

وَاكْتَفَى الْمُصَنِّفُ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ فِي اصْطِلَاحِ

الْأُصُولِيِّينَ.



وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ فِي الشَّرْعِ عَلَى: الدَّلِيلِ، وَالرَّاجِحِ، وَالْقَاعِدَةِ الْمُسْتَمَرَّةِ الْمُطَّرِدَةِ
الثَّابِتَةِ، وَالْمُسْتَصْحَبِ، وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ.



[تعريف الفرع]

(والفرع) الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِ: (مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ) كَفُرُوعِ الشَّجَرَةِ لِأَصْلِهَا، وَفُرُوعِ الْفَقْهِ لِأَصُولِهِ.

شَرَعَ فِي بَيَانِ الْفُرْعِ؛ فَالْشَيْءُ بِالشَّيْءِ يُذَكَّرُ، وَالْفَائِدَةُ مِنْ ذِكْرِ الْفُرْعِ هُنَا هِيَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُوَضِّحَ مَعْنَى الْأَصْلِ غَايَةَ الْوُضُوحِ؛ حَتَّى يُبَيِّنَهُ غَايَةَ الْبَيَانِ.
(والفرع، الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِ).
الْمَذْكُورِ سَابِقًا.

(مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ، كَفُرُوعِ الشَّجَرَةِ لِأَصْلِهَا).
فُرُوعُ الشَّجَرَةِ أَعْلَاهَا، وَأَصْلُهَا هُوَ الطَّرْفُ الثَّابِتُ عَلَى الْأَرْضِ.
(وَفُرُوعُ الْفَقْهِ لِأَصُولِهِ).

الْمَقْصُودُ بِنَاءِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ هُنَا هُوَ بِنَاءُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَدِلَّةِ الْإِجْمَالِيَّةِ، أَوْ عَلَى الْأَدِلَّةِ مُطْلَقًا.

• الْفُرْعُ اصطلاحًا: مَا يَنْدَرُجُ تَحْتَ أَصْلٍ كَلِّيٍّ (ذَكَرَهُ الْمَنَاوِيُّ فِي التَّوْقِيفِ عَلَى مُهِمَّاتِ التَّعْرِيفِ).



[تعريف الفقه]

(وَالْفِقْهُ) الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي، لَهُ مَعْنَى لُغَوِيٌّ: وَهُوَ الْفَهْمُ.

وَمَعْنَى شَرْعِيٌّ: وَهُوَ **(مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي طَرِيقُهَا الاجْتِهَادُ)**، كَالْعِلْمِ
بَأَنَّ النِّيَّةَ فِي الْوُضُوءِ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ الْوَتَرَ مَنْدُوبٌ، وَأَنَّ النِّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ شَرْطٌ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ،
وَأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةً فِي مَالِ الصَّبِيِّ، وَغَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي الْحِلْيِ الْمُبَاحِ، وَأَنَّ الْقَتْلَ بِمُثَقِّلٍ يُوجِبُ
الْقَصَاصَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

(وَالْفِقْهُ الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي، لَهُ مَعْنَى لُغَوِيٌّ: وَهُوَ الْفَهْمُ).

عَرَّفَ الْفِقْهَ اصْطِلَاحًا وَأَعْرَضَ عَنْ تَعْرِيفِهِ لُغَةً، بِعَكْسِ مَا فَعَلَ فِي الْأَصْلِ؛
وَذَلِكَ فِيهِ إِشَارَةٌ لِفَضْلِ وَشَرَفِ عِلْمِ الْأُصُولِ.

• **الْفَهْمُ:** هُوَ إِدْرَاكُ الْكَلَامِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ.

(وَمَعْنَى شَرْعِيٌّ: وَهُوَ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ).

أَي: الْمَعْنَى الْوَارِدُ فِي نُصُوصِ الشَّرْعِ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُعَرِّفُهُ بِحِفْظِ الْفُرُوعِ مُطْلَقًا.

الْمَعْرِفَةُ تَشْمَلُ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ.

• **الْعِلْمُ:** الْأَعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ عَنْ دَلِيلٍ.

• **الظَّنُّ:** إِدْرَاكُ الرَّاجِحِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَرَدِّدَيْنِ.



المقصودُ بمعرفة الأحكام الشرعية التَّهَيُّؤُ لِمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَيْسَ الْمَقْصُودُ مَعْرِفَةَ الْأَحْكَامِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُدْرِكُ بَعْضًا مِنَ الْأَحْكَامِ بِالْفِعْلِ، وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى وَقْتٍ لِلْوُصُولِ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ.

- الحكم لغة: المنع.
 - الحكم اصطلاحًا: إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه.
 - ينقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام:
 - الحكم العقليُّ: إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار أو وضع واضح.
 - الحكم العاديُّ: إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه بواسطة العادة والتكرار مع صحة التخلف.
 - الحكم الشرعيُّ: خطابُ الله المتعلِّقُ بأفعالِ المكلفينَ على جهة الاقتضاء والتخيير، وزاد ابن الحاجب الوضع.
- (الَّتِي طَرِيقُهَا الاجْتِهَادُ).

أَرَادَ بِقَوْلِهِ هَذَا إِخْرَاجَ الْأَحْكَامِ الْقَطْعِيَّةِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ وَاجِبٌ، فَلَا يَسْمَى فَقْهًا فِي الْإِصْطِلَاحِ.

- الاجتهاد لغة: بذل الجهد.
 - الاجتهاد اصطلاحًا: استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنٌّ بحكم شرعيٍّ.
- (كَالْعِلْمِ بِأَنَّ النِّيَّةَ فِي الْوُضُوءِ وَاجِبَةٌ).

فَهِىَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.



(وَأَنَّ الْوَتَرَ مَنْدُوبٌ).

فالوتر سنة مؤكدة عند الجمهور، وواجب عند الحنفية.

(وَأَنَّ النِّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ شَرْطٌ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ).

فالتبيت شرط عند الجمهور خلافاً للحنفية.

(وَأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةً فِي مَالِ الصَّبِيِّ، وَغَيْرِ وَاجِبَةٍ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ).

وهذا مذهب الجمهور، خلافاً للحنفية.

(وَأَنَّ الْقَتْلَ بِمُثَقِّلٍ يُوجِبُ الْقَصَاصَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ).

المثقل: كل ما يغلب على الظن أنه يقتل، بشرط أن لا يكون محدداً، كالعصا

الغليظة والحجر الضخم.

وهذا مذهب الجمهور، خلافاً للحنفية.

وأرادَ بذكر هذه المسائل التمثيل لبعض المسائل التي طرّقها الاجتهادُ.



بِخِلَافٍ مَا لَيْسَ طَرِيقُهُ الاجْتِهَادَ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ
الزَّنا مُحَرَّمٌ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ، فَلَا تُسَمَّى فَقْهًا فَالْمَعْرِفَةُ هُنَا: الْعِلْمُ بِمَعْنَى
الظَّنِّ .

(بِخِلَافٍ مَا لَيْسَ طَرِيقُهُ الاجْتِهَادَ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ
الزَّنا مُحَرَّمٌ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ، فَلَا تُسَمَّى فَقْهًا فَالْمَعْرِفَةُ هُنَا: الْعِلْمُ بِمَعْنَى
الظَّنِّ).

قد سَبَقَ تَعْرِيفُ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ (ص: ١٠).

الْعِلْمُ جَاءَ بِمَعْنَى الظَّنِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ
الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۚ فَإِنْ عَمِتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۚ
[سورة الممتحنة: ١٠].

وَلَيْسَ كُلُّ ظَنٍّْ يُلْحَقُ بِالْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُلْحَقُ بِهِ ظَنُّْ الْفَقِيهِ الَّذِي تَوَفَّرَتْ فِيهِ
شُرُوطُ الاجْتِهَادِ، فَهُوَ لِقَوَّتِهِ قَرِيبٌ مِنَ الْعِلْمِ.
• تَنْبِيْه: غَالِبُ أَحْكَامِ الْفِقْهِ ظَنِّيَّةٌ.



[أقسام الحكم الشرعي]

(وَالْأَحْكَامُ) المرادةُ فِيهَا ذُكِرَ (سَبْعَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالصَّحِيحُ، وَالْبَاطِلُ).

فَالْفَقْهُ: الْعِلْمُ بِالْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ .. إِلَى آخِرِ السَّبْعَةِ، أَيِّ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَاجِبٌ، وَهَذَا مَنْدُوبٌ، وَهَذَا مُبَاحٌ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ جُزْئِيَّاتِ السَّبْعَةِ.

(وَالْأَحْكَامُ المرادةُ فِيهَا ذُكِرَ).

أَيِّ فِي التَّعْرِيفِ الْمُتَقَدِّمِ لِلْأَحْكَامِ.

(سَبْعَةٌ).

وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ «الْبَرْهَانُ» أَنَّهَا خَمْسَةٌ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْأَصُولِيِّينَ.

فَالصَّحِيحُ وَالْبَاطِلُ مِنْ لَوَاقِحِ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ.

(الْوَاجِبُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالصَّحِيحُ، وَالْبَاطِلُ،

فَالْفَقْهُ: الْعِلْمُ بِالْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ .. إِلَى آخِرِ السَّبْعَةِ، أَيِّ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَاجِبٌ، وَهَذَا مَنْدُوبٌ، وَهَذَا مُبَاحٌ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ جُزْئِيَّاتِ السَّبْعَةِ).

• **تنبيه:** الواجب والمندوب .. إلخ، ليست أحكامًا في الحقيقة، بل هي متعلقات

الحكم، وهي تسمية مجازية.

• **فائدة:** الحكمة من تقسيم الأحكام:

- رفع الحرج والمشقة عن المكلفين.



- أَنَّ الاختبارَ والابتلاءَ للعبادِ يَحْصُلُ من وراءِ ذَلِكَ، فاللهُ تعالى يَمْحِصُ أصحابَ العزيمةِ الصَّادِقَةِ من غيرِهِم.



[تعريف الواجب]

(فَالْوَاجِبُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالْوُجُوبِ: (مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ)، وَيَكْفِي فِي صَدَقِ الْعِقَابِ وَجُودُهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعَصَاةِ مَعَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: وَيَتَرْتَّبُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، فَلَا يُنَافِي الْعَفْوُ.

- **الواجب لغةً:** الثبوت واللزوم، ومنه قولهم وجب البيع أي لزم.
- **الواجب اصطلاحاً:** ما أمر به الشارعُ أمراً جازماً.
- وللواجب عدّة تعريفات ذكرها إمام الحرمين في كتبه:
 - ففي «البرهان» قال: الفعل المقتضي من الشارع الذي يلام تاركه شرعاً.
 - وفي «الكافية» قال: ما يستحق عقاباً بتركه.
 - وفي «الورقات» قال: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه.

(فَالْوَاجِبُ مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالْوُجُوبِ).

أَي مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ يَتَّصِفُ بِصِفَاتٍ أُخْرَى غَيْرِ الْوُجُوبِ، كَالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ.

(مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ).

خَرَجَ بِهَذَا: الْمُبَاحُ وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ؛ فَلَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِمَا.

(وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ).

خَرَجَ بِهَذَا: الْمُنْدُوبُ؛ فَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.



(وَيَكْفِي فِي صَدَقِ الْعِقَابِ وَجُودُهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعُصَاةِ مَعَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: وَيَتَرْتَّبُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، فَلَا يُنَافِي الْعَفْوُ).

فالواجب شأنه أن يعاقب تاركه، وإن جاز العفو عن تاركه في الآخرة.

[مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ]

• **المسألة الأولى:** يُعْرِفُ الْوَاجِبُ بِصِيغٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَهِيَ:

- صِيغَةُ الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣].

- الْمُضَارِعُ الْمَجْزُومُ بِلَامِ الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سورة الحج: ٢٩].

- اسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة المائدة: ١٠٥].

- كُتِبَ وَفُرِضَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٣].

- كُلُّ صِيغَةٍ وَرَدَ فِيهَا تَوْعُّدٌ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٩].

- كُلُّ مَا رُتِّبَ عَلَى تَرْكِهِ عَدَمُ الْاِعْتِدَادِ بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

• **المسألة الثانية:** الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:



- يَنْقَسِمُ الواجبُ باعتبارِ ذاته إلى قسمين:
 - **وَاجِبٌ مَعَيَّنٌ:** ما عُيِّنَ وحدد وخصص.
 - **وَاجِبٌ مُخَيَّرٌ:** ما كان مبهمًا في خصال محصورة، كالكفارات.
- يَنْقَسِمُ الواجبُ باعتبارِ وقته إلى قسمين:
 - **وَاجِبٌ مُضَيَّقٌ:** كصوم رمضان، فلا يتسع رمضان لصوم غيره.
 - **وَاجِبٌ مُوَسَّعٌ:** كأوقات الصلاة.
- يَنْقَسِمُ الواجبُ باعتبارِ فاعله إلى قسمين:
 - **وَاجِبٌ عَيْنِيٌّ:** ما توجَّه فيه الطَّلَبُ إلى كُلِّ مكلَّفٍ بعينه.
 - **وَاجِبٌ كِفَائِيٌّ:** ما توجَّه فيه الطَّلَبُ إلى المجموع، لا إلى الجميع.



[تعريف المندوب]

(وَالْمَنْدُوبُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالنَّدْبِ: (مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى

تَرْكِهِ).

- **الْمَنْدُوبُ لُغَةً:** مأخوذٌ من النَّدْبِ، وهو الدُّعَاءُ إلى أمرٍ مهم.
- **الْمَنْدُوبُ اصطلاحًا:** مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.
- ذَكَرَ الْمَنْدُوبُ بَعْدَ الْوَاجِبِ مُبَاشَرَةً؛ لِإِشْتِرَاكِهَمَا فِي طَلَبِ الْفِعْلِ، وَفِي الثَّوَابِ عَلَيْهِ، وَالْوَاجِبُ ثَوَابُهُ أَعْظَمُ، فَلِذَا قُدِّمَ بِالذِّكْرِ عَلَى الْمَنْدُوبِ.

(وَالْمَنْدُوبُ مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالنَّدْبِ).

أَيُّ مَنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَنْدُوبًا.

(مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ).

خَرَجَ بِهَذَا: الْمُبَاحُ وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ؛ فَلَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِمَا.

(وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ).

خَرَجَ بِهَذَا: الْوَاجِبُ؛ فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.

وَيُسَمَّى الْمَنْدُوبُ نَافِلَةً وَسُنَّةً، وَمُسْتَحَبًّا، وَتَطَوُّعًا، وَفَضِيلَةً، وَمُرْغَبًا فِيهِ، وَكَثِيرٌ

مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُتَرَادِفَةٌ.

• **تَنْبِيهَاتٌ:**

- الْمَنْدُوبُ لَيْسَ لَهُ صِيغَةُ مُعَيَّنَةٍ، لَكِنْ يُعْرَفُ مِنْ خِلَالِ السِّيَاقِ.



- لا يَلْزَمُ الْمَنْدُوبُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ، وَلَا يَكُونُ وَاجِبًا إِلَّا إِذَا كَانَ حَجًّا أَوْ
عَمْرَةً.



[تعريف المباح]

(وَالْمُبَاحُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالْإِبَاحَةِ: (مَا لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ) وتركه (وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ) وَفِعْلِهِ، أَي: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَنْ فَعَلَهُ وَتَرَكَه ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ.

- الْمُبَاحُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنَ الْإِبَاحَةِ، وَيُطْلَقُ عَلَى السَّعَةِ وَالْإِظْهَارِ.
 - الْمُبَاحُ اصْطِلَاحًا: مَا لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ.
- (وَالْمُبَاحُ، مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالْإِبَاحَةِ: مَا لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَتَرَكَه، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَفِعْلِهِ، أَي: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَنْ فَعَلَهُ وَتَرَكَه ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ).

- ذَكَرَ الْمُبَاحَ بَعْدَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَشْتَرِكُ فِي فِعْلِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ.

[مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُبَاحِ]

- **المسألة الأولى:** يُعْرِفُ الْمُبَاحَ بِصِيغٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَهِيَ:
 - الْحَلُّ وَالْحَلَالُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ آيَاتُ الصَّيَامِ الَّتِي كُنْتُمْ إِلَى نَسَائِكُمُ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧].
 - نَهْيُ الْجُنَاحِ وَالْحَرَجِ وَالْإِثْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [سورة البقرة: ٢٣٦].
 - صِيغَةُ الْأَمْرِ الْمَضْرُوفَةِ إِلَى الْإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: ٢]، وَالْقَرِينَةُ الصَّارِفَةُ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْإِبَاحَةِ هِيَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ.



- **المسألة الثانية:** يُسمَّى المباح حَلَالًا وَجَائِزًا.
- **المسألة الثالثة:** المباح غير مأثور به، وأدرج في الأحكام التَّكْلِيفِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَضَرٌ بِالْمَكْلُوفِينَ.



[تعريف المحظور]

(وَالْمَحْظُورُ) مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالْحَظَرِ أَيْ الْحُرْمَةِ: (مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ) امْتِثَالًا
(وَيُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ)، وَيَكْفِي فِي صِدْقِ الْعِقَابِ وَجُودُهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعَصَاةِ مَعَ الْعَفْوِ عَنِ
غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: وَيَتَرْتَّبُ الْعِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، فَلَا يُنَافِي الْعَفْوُ.

- الْمَحْظُورُ لُغَةً: الْحَرَامُ أَوْ الْمَنْعُوعُ مِنْهُ، وَهُوَ أَصْلُ الْحَظَرِ.
 - الْمَحْظُورُ اصْطِلَاحًا: مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، وَيُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ.
 - يُسَمَّى الْحَرَامُ، مَعْصِيَةً وَذَنْبًا، وَمَزْجُورًا عَنْهُ، وَمُتَوَعَّدًا عَلَيْهِ.
- (وَالْمَحْظُورُ، مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالْحَظَرِ أَيْ الْحُرْمَةِ، مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ امْتِثَالًا).
- أَضَافَ قَيْدَ الْإِمْتِثَالِ؛ لِإِفَادَةِ اسْتِحْضَارِ النَّيَّةِ قَبْلَ التَّرَكِّ.
- **فَائِدَةٌ:** التَّرَكُّ الْمَقْصُودُ فِعْلٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِلَافُ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة المائدة: ٦٣]، فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى تَرْكَهُمْ صُنْعًا، وَالصُّنْعُ أَخْصُ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ.
- (وَيُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَكْفِي فِي صِدْقِ الْعِقَابِ وَجُودُهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعَصَاةِ مَعَ الْعَفْوِ عَنِ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: وَيَتَرْتَّبُ الْعِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، فَلَا يُنَافِي الْعَفْوُ).

[مسائل تتعلق بالمحظور]

- **المسألة الأولى:** يعرف المحظور بصيغ متعددة وهي:



- لَفْظَةُ التَّحْرِيمِ وَمَا اسْتَقْبَحَ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥].

- صِيغَةُ النَّهْيِ الْمُطْلَقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسِيَةً إِمَّا لِيُغْنُوا عَنْكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٣١].

- التَّصْرِيحُ بِنَهْيِ الْحِلِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يُفْسِدَ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٩].

- تَرْتِيبُ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٣٨].

- صِيغَةُ الْأَمْرِ الطَّالِبَةِ لِلتَّرْكِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [سورة الحج: ٣٠].

• **المسألة الثانية:** الفرق بين التحريم والكراهة التحريمية:

- عند عامة العلماء لا فرق بينهما، وفرق الحنفية بينهما فقالوا أن الذي ثبت النهي عنه بدليل قطعي فهو حرام، والذي ثبت النهي عنه بدليل ظني فهو المكروه تحريماً.

• **المسألة الثالثة:** إذا اشتبه محرم بمباح محصور:

- وجب الكف عن الجميع، كأن اشتبهت أخته من الرضاع بجُمْلَةٍ مِنَ النساء المحصورات، فيجب عليه اجتناب الجميع؛ لأن الأصل في الأبضاع الحرمة.



- **المسألة الرابعة:** الناس في ترك الحرام على أقسام:
 - **القسم الأول:** من ترك الحرام بغير نية، فلا يُثاب على تركه.
 - **القسم الثاني:** من ترك الحرام خوفاً من الله وامتناعاً للشرع، فيُثاب على تركه.
 - **القسم الثالث:** من تمنى الحرام وإن لم يفعل أسبابه، فيُعاقب على نية السوء.
 - **القسم الرابع:** من سعى في طلب الحرام، وبذل أسبابه، ثم عجز عنه، فيُعاقب لكن دون عقوبة الفاعل.
- **المسألة الخامسة:** يُقسم الحرام بطريقتين:
 - **الطريقة الأولى:** المحرم لذاته والمحرم لغيره.
 - المحرم لذاته ما كان قُبْحُهُ ذاتياً، كالشرك والزنا وأكل الميتة.
 - المحرم لغيره: فهو في ذاته ليس بحرام، كالنهي عن زيارة القبور في أول الإسلام.
 - **الطريقة الثانية:** محرم بأصله ووصفه، ومشروع بأصله محرم لوصف فيه.
 - محرم بأصله ووصفه، (الفاسد والباطل عند الجمهور، ويسمى عند الحنفية بالباطل)، كبيع الخنزير بالدم، وصلاة سادسة إلى غير القبلة.
 - مشروع بأصله محرم لوصف فيه.



[تعريف المكروه]

(وَالْمَكْرُوهُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالكَرَاهَةِ، (مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ) امْتِثَالًا (وَلَا يُعَاقَبُ

عَلَى فِعْلِهِ).

- الْمَكْرُوهُ لُغَةً: مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَرَاهَةِ، وَهِيَ ضِدُّ الْمَحَبَةِ.
- الْمَكْرُوهُ اصْطِلَاحًا: مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ.
- (وَالْمَكْرُوهُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفُهُ بِالكَرَاهَةِ، (مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ) امْتِثَالًا (وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ).

[مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَحْظُورِ]

- **المسألة الأولى:** يعرفُ المكروهُ بصيغٍ متعدِّدةٍ وَهِيَ:
 - لَفْظَةُ كَرِهَ - فِي الْغَالِبِ - وَمَا يَشْتَقُّ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ».
 - لَفْظَةُ بُغِضٍ وَمَا يَشْتَقُّ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ ﷻ الطَّلَاقُ».
 - صِيغَةُ النَّهْيِ الْمَضْرُوفَةِ إِلَى الْكَرَاهَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْأَلُوكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ بُدَّ لَكُمْ عَمَّا أَفْكَرَ اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [سورة المائدة: ١٠١].
- **المسألة الثانية:** مِنْ أَمْثِلَةِ الْمَكْرُوهِ
 - الشُّرْبُ قَائِمًا، النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهُ.



[تعريف الصحيح]

(وَالصَّحِيحُ) مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالصَّحَّةِ: (مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ وَيُعْتَدُّ بِهِ) بِأَنْ
اسْتَجْمَعَ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا، عَقْدًا كَانَ أَوْ عِبَادَةً.

- الصَّحِيحُ لُغَةً: ضِدُّ السَّقِيمِ.
- الصَّحِيحُ اصطلاحًا: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ وَيُعْتَدُّ بِهِ.
- الصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ هِيَ سَقُوطُ الْقَضَاءِ بِالْفِعْلِ.
- الصَّحَّةُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ هِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ.
- الصَّحَّةُ فِي الْمَعَامَلَةِ هِيَ تَرْتِبُ أَحْكَامِهَا الْمَقْصُودَةِ بِهَا عَلَيْهَا.
- (وَالصَّحِيحُ، مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالصَّحَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ).
- النُّفُوذُ هُوَ الْبُلُوغُ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَوُصُولُ الشَّيْءِ إِلَى غَايَتِهِ.
- (وَيُعْتَدُّ بِهِ).
- أَيَّ تَرْتَبَ عَلَيْهَا آثَارُهُ.
- (بِأَنْ اسْتَجْمَعَ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا، عَقْدًا كَانَ أَوْ عِبَادَةً).



[تعريف الباطل]

(وَالْبَاطِلُ) مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالْبُطْلَانِ: (مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ) بِأَنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا، عَقْدًا كَانَ أَوْ عِبَادَةً. وَالْعَقْدُ: يُتَصَفُّ بِالنُّفُوذِ وَالْإِعْتِدَادِ. وَالْعِبَادَةُ: تَتَصَفُّ بِالْإِعْتِدَادِ فَقَطْ، اصْطِلَاحًا.

• الباطل لغةً: الفاسدُ.

• الباطل اصطلاحًا: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

(وَالْبَاطِلُ مِنْ حَيْثُ وَصْفُهُ بِالْبُطْلَانِ: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوذُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، بِأَنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعًا، عَقْدًا كَانَ أَوْ عِبَادَةً، وَالْعَقْدُ: يُتَصَفُّ بِالنُّفُوذِ وَالْإِعْتِدَادِ، وَالْعِبَادَةُ: تَتَصَفُّ بِالْإِعْتِدَادِ فَقَطْ، اصْطِلَاحًا).

أي أَنَّ العبادةَ الَّتِي يُعْتَدُّ بِهَا هِيَ الَّتِي تَسْتَجْمِعُ الْأَرْكَانَ وَالشُّرُوطَ، وَتَتَحَقَّقُ فِيهَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تَفْضِي إِلَيْهَا.

• مسألة: الفرق بين الباطل والفاسد:

- عند الجمهور لا فرق بينهما، وفرق الحنفية بينهما، فقالوا أَنَّ الباطل ما لم يُشْرَعْ بِأَصْلِهِ ووصفه، والفاسد ما شُرِعَ بِأَصْلِهِ دون وصفه.



[الفرق بين الفقه والعلم]

(وَالْفِقْهُ) بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ (أَخْصَّ مِنَ الْعِلْمِ) لِصَدَقَ الْعِلْمُ بِالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ، فَكُلُّ فقه علم، وليس كل علم فقهاً.

[تعريف العلم]

(وَالْعِلْمُ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ) أَيْ إدْرَاكُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ (عَلَى مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ).

(وَالْفِقْهُ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ).

الذي هو العلم بالأحكام الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتَسَبُ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ. (أَخْصَّ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِصَدَقَ الْعِلْمُ بِالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ، فَكُلُّ فقه علم، وليس كل علم فقهاً).

فالعلمُ يشملُ الفقهَ والنَّحْوَ والتَّفْسِيرَ والحديثَ.

فَبَيَّنَ الْفِقْهُ وَالْعِلْمُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ.

(وَالْعِلْمُ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ، أَيْ إدْرَاكُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ، عَلَى مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ).

وقد سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ تَعْرِيفِ الْعِلْمِ، انظر: «تقييد شرح متن الورقات»

(ص: ١٠).



[تعريف الجهل وأقسامه]

(وَالْجَهْلُ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ، أَيْ إدْرَاكُهُ (عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ)، كإِدْرَاكِ
الْفَلَاسِفَةِ أَنَّ الْعَالَمَ وَهُوَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَبَعْضُهُمْ وَصَفَ هَذَا الْجَهْلَ
بِالْمُرْكَبِ، وَجَعَلَ الْبَسِيطَ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، كَعَدَمِ عِلْمِنَا بِمَا تَحْتَ الْأَرْضَيْنِ، وَبِمَا فِي
بُطُونِ الْبَحَارِ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يُسَمَّى هَذَا جَهْلًا.

(وَالْجَهْلُ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ، أَيْ إدْرَاكُهُ، عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ، كإِدْرَاكِ
الْفَلَاسِفَةِ أَنَّ الْعَالَمَ وَهُوَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَبَعْضُهُمْ وَصَفَ هَذَا الْجَهْلَ
بِالْمُرْكَبِ، وَجَعَلَ الْبَسِيطَ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، كَعَدَمِ عِلْمِنَا بِمَا تَحْتَ الْأَرْضَيْنِ، وَبِمَا فِي
بُطُونِ الْبَحَارِ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يُسَمَّى هَذَا جَهْلًا).

وقد سبق الحديث عن تَقْسِيمِ الْجَهْلِ، انظر: «تقييد شرح متن الورقات»

(ص: ١١).



[تعريف العلم الضروري]

(وَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَا لَمْ يَقَعْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، كَالْعِلْمِ الْوَاقِعِ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ) الظَّاهِرَةِ، الَّتِي هِيَ حَاسَّةُ السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْسَاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

(وَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَا لَمْ يَقَعْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ).

أي بمجرّد توجّه نفس الإنسان إليه فإنه يحصل.

(كَالْعِلْمِ الْوَاقِعِ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ، الَّتِي هِيَ حَاسَّةُ السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْسَاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ).
فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا رَأَى الشَّمْسَ فَإِنَّهُ يَدْرِكُ اضْطِرَارِيًّا أَنَّ النَّهَارَ قَدْ طَلَعَ.
وَخَرَجَ بِالظَّاهِرَةِ الْبَاطِنَةُ كَحَدِيثِ النَّفْسِ وَالْمَنَامِ.



[تعريف العلم المكتسب]

(وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ: فَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ)، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ
الْعَالَمَ حَدِثٌ، فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى النَّظَرِ فِي الْعَالَمِ، وَمَا نُشَاهِدُهُ فِيهِ مِنَ التَّغْيَرِ، فَيَسْتَقِلُّ مِنْ
تَغْيَرِهِ إِلَى حُدُوثِهِ.

[تعريف النظر]

(وَالنَّظَرُ: هُوَ الْفِكْرُ فِي الْمَنْظُورِ فِيهِ) لِيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَطْلُوبِ.

(وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ: فَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ)، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ
الْعَالَمَ حَدِثٌ فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى النَّظَرِ فِي الْعَالَمِ، وَمَا نُشَاهِدُهُ فِيهِ مِنَ التَّغْيَرِ، فَيَسْتَقِلُّ مِنْ
تَغْيَرِهِ إِلَى حُدُوثِهِ).

والعالم ما سوى الله.

حادثٌ أي كان بعد أن لم يكن موجودًا.

(وَالنَّظَرُ: هُوَ الْفِكْرُ فِي الْمَنْظُورِ فِيهِ، لِيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَطْلُوبِ).

- النَّظَرُ لُغَةً: تَأَمُّلُ الشَّيْءِ بِالْعَيْنِ.
- النَّظَرُ اصطلاحًا: إِعْمَالُ الْفِكْرِ فِي الْمَدْرَكَاتِ.



[تعريف الاستدلال]

(وَالِاسْتِدْلَالُ: طَلَبُ الدَّلِيلِ) لِيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَطْلُوبِ فَمُؤَدَّى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ

وَاحِدٌ، فَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ تَأْكِيدًا.

[تعريف الدليل]

(وَالدَّلِيلُ: هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَطْلُوبِ) لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ.

(وَالِاسْتِدْلَالُ: طَلَبُ الدَّلِيلِ).

وَهَذَا تَعْرِيفُهُ فِي اللُّغَةِ، فَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ لِلطَّلَبِ.

• الدَّلِيلُ اصطلاحًا: إقامَةُ الدَّلِيلِ.

(لِيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَطْلُوبِ فَمُؤَدَّى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَاحِدٌ، فَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ

ﷺ بَيْنَهُمَا فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ تَأْكِيدًا).

فِي الْإِثْبَاتِ بِتَعْرِيفِ الْعِلْمِ الْمُكْتَسَبِ، وَفِي النَّفْيِ بِتَعْرِيفِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ

(وَالدَّلِيلُ: هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ).

• الْمُرْشِدُ: مَا يَقَعُ بِهِ الْإِرْشَادُ.

• الدَّلِيلُ اصطلاحًا: مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ.



[تعريف الظن]

(وَالظَّنُّ: تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ) عِنْدَ الْمُجَوِّزِ.

[تعريف الشك]

(وَالشَّكُّ: تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ) عِنْدَ الْمُجَوِّزِ، فَالْتَرَدُّ فِي قِيَامِ زَيْدٍ وَنَفْيِهِ عَلَى السَّوَاءِ شَكٌّ، وَمَعَ رُجْحَانِ الثُّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ ظَنٌّ.

(وَالظَّنُّ: تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ) عِنْدَ الْمُجَوِّزِ.

- **الظنُّ لغةً:** يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الشَّكِّ وَبِمَعْنَى الْيَقِينِ.
- **الظنُّ اصطلاحاً:** تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ.
- (وَالشَّكُّ: تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ).
- **الشكُّ لغةً:** هُوَ حَالَةُ التَّرَدُّ الدَّهْنِيِّ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ.
- **الشكُّ اصطلاحاً:** تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

(عِنْدَ الْمُجَوِّزِ، فَالْتَرَدُّ فِي قِيَامِ زَيْدٍ وَنَفْيِهِ عَلَى السَّوَاءِ شَكٌّ، وَمَعَ رُجْحَانِ الثُّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ ظَنٌّ).

أَيَّ أَنَّ نِسْبَةَ الشَّكِّ مُسْتَوِيَّةٌ فِي الطَّرَفَيْنِ.



[تعريف أصول الفقه باعتباره علماً]

(وَأُصُولُ الْفِقْهِ) الَّذِي وُضِعَ فِيهِ هَذِهِ الْوَرَقَاتُ (طُرُقُهُ) أَيِ طُرُقِ الْفِقْهِ (عَلَى سَبِيلِ

الِإِجْمَالِ) كَمُطْلَقِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِصْحَابِ؛ مِنْ حَيْثُ الْبَحْثُ عَنْ أَوَّلِهَا بِأَنَّهُ لِلْوُجُوبِ وَالثَّانِي بِأَنَّهُ لِلْحُرْمَةِ وَالْبَاقِي بِأَنَّهُا حُجَجٌ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

بِخِلَافِ طُرُقِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ نَحْنُ ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [سورة الإسراء: ٣٢]. وَصَلَاتِهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ، كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، وَالِإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ لِبْنَتِ الْابْنِ السُّدُسَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ حَيْثُ لَا عَاصِبَ لَهَا، وَقِيَاسِ الْأَرَزُّ عَلَى الْبُرِّ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَاسْتِصْحَابُ الطَّهَارَةِ لِمَنْ شَكَّ فِي بَقَائِهَا، فَلَيْسَتْ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ وَإِنْ ذُكِرَ بَعْضُهَا فِي كُتُبِهِ تَمْثِيلًا.

(وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِهَا) أَيِ بِطُرُقِ الْفِقْهِ مِنْ حَيْثُ تَفْصِيلُهَا عِنْدَ تَعَارُضِهَا لِكَوْنِهَا ظَنِيَّةً مِنْ تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَالْمُقَيَّدِ عَلَى الْمُطْلَقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَكَيْفِيَّةُ الْاسْتِدْلَالِ بِهَا تَجَرُّ إِلَى صِفَاتٍ مَنْ يَسْتَدِلُّ بِهَا وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْفَنُّ الْمُسَمَّى بِأُصُولِ الْفِقْهِ؛ لِتَوْقُفِ الْفِقْهِ عَلَيْهِ.

[أبواب أصول الفقه]

(وَأَبْوَابُ أُصُولِ الْفِقْهِ: أَقْسَامُ الْكَلَامِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ) وَيُذَكَّرُ

فِيهِ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ (وَالْمَجْمَلُ وَالْمُبِينُ، وَالظَّاهِرُ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْمُؤَوَّلُ سَيَأْتِي



(وَالْأَفْعَالُ، وَالنَّاسُخُ، وَالْمَنْسُوخُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْأَخْبَارُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ،
وَتَرْتِيبُ الْأَدَلَّةِ، وَصِفَةُ الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ، وَأَحْكَامُ الْمُجْتَهِدِينَ).

سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ بِالتَّفْصِيلِ.



[أقسام الكلام باعتبار ما يتركب منه]

فَأَمَّا أَقْسَامُ الْكَلَامِ (فَأَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ الْكَلَامُ: اسْمَانِ) نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ.

(أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ) نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ.

(أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ) نَحْوُ مَا قَامَ، أَثْبَتَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعُدَّ الضَّمِيرَ فِي قَامَ الرَّاجِعُ إِلَى

زَيْدٍ مَثَلًا؛ لِعَدَمِ ظُهُورِهِ، وَالْجُمُهورُ عَلَى عَدِّهِ كَلِمَةً.

(أَوْ اسْمٌ وَحَرْفٌ) وَذَلِكَ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ يَا زَيْدُ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى أَدْعُو أَوْ أُنَادِي

زَيْدًا.

(فَأَمَّا أَقْسَامُ الْكَلَامِ فَأَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ الْكَلَامُ: اسْمَانِ، نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ).

فَأَيُّ جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ تُسَمَّى كَلَامًا.

(أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ، نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ).

فَأَيُّ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تُسَمَّى كَلَامًا.

(أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ نَحْوُ مَا قَامَ، أَثْبَتَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعُدَّ الضَّمِيرَ فِي (قَامَ) الرَّاجِعُ إِلَى

زَيْدٍ مَثَلًا؛ لِعَدَمِ ظُهُورِهِ، وَالْجُمُهورُ عَلَى عَدِّهِ كَلِمَةً).

عَلَى خِلَافِ كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ.

(أَوْ اسْمٌ وَحَرْفٌ، وَذَلِكَ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ يَا زَيْدُ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى أَدْعُو أَوْ أُنَادِي

زَيْدًا).

عَلَى خِلَافِ فِي انْعِقَادِهِ، وَذَهَبَ الْجُمُهورُ إِلَى عَدَمِ انْعِقَادِهِ إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ يَنْوَبَ

الْحَرْفُ عَنِ الْفِعْلِ.



[أقسام الكلام باعتبار مدلوله]

(وَالْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى: أَمْرٍ، وَنَهْيٍ) نَحْوُ قُمْ وَلَا تَقْعُدْ.

(وَوَحْيٍ) نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ.

(وَاسْتِخْبَارٍ) وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ نَحْوُ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ أَوْ لَا.

(وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى تَمَنٍّ) نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا.

(وَعَرْضٍ) نَحْوُ أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا.

(وَقَسَمٍ) نَحْوُ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا.

(وَالْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى: أَمْرٍ، وَنَهْيٍ، نَحْوُ قُمْ وَلَا تَقْعُدْ).

• الْخَبَرُ: هُوَ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِذَاتِهِ.

• الْأَسْلُوبُ الْإِنْشَائِيُّ: مَا لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا.

(وَوَحْيٍ، نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ، وَاسْتِخْبَارٍ، وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ نَحْوُ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ

أَوْ لَا، وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى تَمَنٍّ، نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا).

• التَّمَنِّيُّ: طَلَبُ مَا فِيهِ طَمَعٌ أَوْ عُشْرٌ.

(وَعَرْضٍ، نَحْوُ أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا).

• الْعَرْضُ: طَلَبُ مَقْرُونٍ بِحِثِّ وَقَسَمٍ.

(وَقَسَمٍ، نَحْوُ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا).

فَهُوَ كَلَامٌ.



[أقسام الكلام باعتبار استعماله]

(وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى: حَقِيقَةٍ وَجَّازٍ).

[تعريف الحقيقة]

(فَالْحَقِيقَةُ مَا بَقِيَ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى مَوْضُوعِهِ، وَقِيلَ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهَا اصْطِلَاحٌ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ) وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ، كَالصَّلَاةِ فِي الْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، وَهُوَ الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ. وَالذَّابَةُ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ كَالْحِجَارِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ.

(وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى: حَقِيقَةٍ وَجَّازٍ).

تَقْسِيمٌ آخَرُ بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَدْلُولِهِ.

(فَالْحَقِيقَةُ مَا بَقِيَ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى مَوْضُوعِهِ).

- الْحَقِيقَةُ فِي اللَّغَةِ: مِنْ حَقِّ الْأَمْرِ، إِذَا صَحَّ وَثَبَتْ وَصَدَقَ.
- الْحَقِيقَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: اللَّفْظُ الْبَاقِي عَلَى اسْتِعْمَالِهِ الْأَوَّلِ حِينَ وُضِعَ.
- (وَقِيلَ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهَا اصْطِلَاحٌ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ) وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ، كَالصَّلَاةِ فِي الْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، وَهُوَ الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ، وَالذَّابَةُ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ كَالْحِجَارِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ).
- الْمُخَاطَبَةُ: الْجَمَاعَةُ الْمُخَاطَبَةُ بِذَلِكَ.



[تعريف المجاز]

(وَالْمَجَازُ: مَا تُجَوِّزُ) أَي تُعَدِّي بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ هَذَا عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ
لِلْحَقِيقَةِ، وَعَلَى الثَّانِي هُوَ مَا اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ.

(وَالْمَجَازُ: مَا تُجَوِّزُ، أَي تُعَدِّي بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ، هَذَا عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ
لِلْحَقِيقَةِ، وَعَلَى الثَّانِي هُوَ مَا اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ).

- **الْمَجَازُ فِي اللُّغَةِ:** الطَّرِيقُ وَالْمَسْلَكُ.
- **الْمَجَازُ فِي الْإِصْطِلَاحِ:** اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا فِي اللُّغَةِ؛
لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّعَلُّقِ.
- **الْمَجَازُ الْمَفْرَدُ:** الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِإِعْلَاقَةٍ، مَعَ قَرِينَةٍ
صَارِفَةٍ عَنِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ لِلْفِظِ.
- **الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ:** أَنْ يَسْتَعْمَلَ كَلَامًا مُفِيدًا فِي مَعْنَى كَلَامٍ مُفِيدٍ آخَرَ؛ لِإِعْلَاقَةٍ
بَيْنَهُمَا، فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَاقَةُ مُشَابِهَةً فَيُسَمَّى اسْتِعَارَةً تَمثِيلِيَّةً، وَإِذَا كَانَتِ الْعِلَاقَةُ
غَيْرَ الْمُشَابِهَةِ فَيُسَمَّى مَجَازًا مُرَكَّبًا مُرْسَلًا.



[أقسام الحقيقة]

(وَالْحَقِيقَةُ إِذَا لُغَوِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ اللُّغَةِ كَالْأَسَدِ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ.
 (وَأَمَّا شَرْعِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ كَالصَّلَاةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ.
 (وَأَمَّا عُرْفِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ، كَالدَّابَّةِ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ كَالْجَحَارِ،
 وَهِيَ لُغَةٌ لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوِ الْحَاصِّ كَالْفَاعِلِ لِلْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ.

(وَالْحَقِيقَةُ إِذَا لُغَوِيَّةٌ) بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ اللُّغَةِ كَالْأَسَدِ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ، وَإِذَا
 شَرْعِيَّةٌ بِأَنْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ كَالصَّلَاةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ).
 فَإِذَا ذُكِرَتِ الصَّلَاةُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ فَالْمَقْصُودُ بِهَا الْعِبَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ.
 (وَأَمَّا عُرْفِيَّةٌ، بِأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ، كَالدَّابَّةِ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ كَالْجَحَارِ،
 وَهِيَ لُغَةٌ لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوِ الْحَاصِّ كَالْفَاعِلِ لِلْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ).
 وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «شرح الورقات» (ص: ٢٠).



[أقسام المجاز]

(وَالْمَجَازُ: إِذَا أُنْ يَكُونُ بَزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ نُقْلٍ، أَوْ اسْتِعَارَةٍ، فَالْمَجَازُ بِالزِّيَادَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]) فَالْكَافُ زَائِدَةٌ وَإِلَّا فَهِيَ بِمَعْنَى (مِثْلٍ) فَيَكُونُ لَهُ تَعَالَى مِثْلٌ وَهُوَ مُحَالٌ، وَالْقَصْدُ بِهَذَا الْكَلَامِ نَفْيُهُ.

(وَالْمَجَازُ بِالنُّقْصَانِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾ [سورة يوسف: ٨٢]) أَيْ أَهْلُ الْقُرْيَةِ.

وَقَرَّبَ صِدْقُ تَعْرِيفِ الْمَجَازِ عَلَى مَا ذَكَرَ بِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ نَفْيُ مِثْلِ الْمِثْلِ فِي نَفْيِ الْمِثْلِ وَسُؤَالِ الْقُرْيَةِ فِي سُؤَالِ أَهْلِهَا.

(وَالْمَجَازُ بِالنُّقْلِ: كَالْغَائِطِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ) نُقِلَ إِلَيْهِ عَنِ حَقِيقَتِهِ وَهِيَ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ تُقْضَى فِيهِ الْحَاجَةُ بِحَيْثُ لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ عُرْفًا إِلَّا الْخَارِجُ.

(وَالْمَجَازُ بِالاسْتِعَارَةِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَدَارًا يَرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [سورة الكهف: ٧٧]) أَيْ يَسْقُطُ فَشَبَّهَ مِيلَهُ إِلَى السَّقُوطِ بِإِرَادَةِ السَّقُوطِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ دُونَ الْجَمَادِ.

وَالْمَجَازُ الْمَبْنِيُّ عَلَى التَّشْبِيهِ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً.

(وَالْمَجَازُ: إِذَا أُنْ يَكُونُ بَزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ نُقْلٍ، أَوْ اسْتِعَارَةٍ).

وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَسَمَ الْمَجَازَ إِلَى (٣٨) قِسْمًا.

(الْمَجَازُ بِالزِّيَادَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]) فَالْكَافُ زَائِدَةٌ وَإِلَّا فَهِيَ بِمَعْنَى (مِثْلٍ) فَيَكُونُ لَهُ تَعَالَى مِثْلٌ وَهُوَ مُحَالٌ، وَالْقَصْدُ بِهَذَا الْكَلَامِ نَفْيُهُ.

فَالزِّيَادَةُ هُنَا فِي الْكَافِ.



(وَالْمَجَازُ بِالنَّقْصَانِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى الْفَرِيَّةَ﴾ [سورة يوسف: ٨٢] أَيْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ، وَقُرْبُ صِدْقٍ تَعْرِيفِ الْمَجَازِ عَلَى مَا ذُكِرَ بِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ نَفِيٌّ مِثْلُ الْمِثْلِ فِي نَفِيِ الْمِثْلِ وَسُؤَالِ الْقَرْيَةِ فِي سُؤَالِ أَهْلِهَا).

فَالْقَرْيَةُ عِبَارَةٌ عَنْ جُدرَانٍ فَلَا تُسْأَلُ.

(وَالْمَجَازُ بِالنَّقْلِ: كَالْغَائِطِ فِيمَا يُخْرَجُ مِنَ الْإِنْسَانِ، نُقِلَ إِلَيْهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَهِيَ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ تُقْضَى فِيهِ الْحَاجَةُ بِحَيْثُ لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ عُرْفًا إِلَّا الْخَارِجُ).

الْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ يُسَمَّى غَائِطًا، فَنُقِلَ اسْمُ الْمَكَانِ، وَجُعِلَ كِنَايَةً عَنِ الْخَارِجِ، وَاشْتَهَرَ بِذَلِكَ.

(وَالْمَجَازُ بِالاسْتِعَارَةِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [سورة الكهف: ٧٧]) أَيْ يَسْقُطُ فَتَشَبَّهُ مِيلُهُ إِلَى السَّقُوطِ بِإِرَادَةِ السَّقُوطِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ دُونَ الْجَمَادِ، وَالْمَجَازُ الْمَبْنِيُّ عَلَى التَّشْبِيهِ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً).

الْإِرَادَةُ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَنْ لَهُ حَيَاةٌ، وَالْجِدَارُ لَيْسَ لَهُ حَيَاةٌ، فَاسْتَعِيرَ لَهُ الْإِرَادَةَ.



[تعريف الأمر وبيان دلالة صيغة إفعَل]

(وَالأَمْرُ: اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ يَمْنُ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ) فَإِنْ كَانَ
الاسْتِدْعَاءُ مِنَ الْمُسَاوِي .. سُمِّيَ التَّيَاسًا، أَوْ مِنَ الْأَعْلَى .. سُمِّيَ سُؤْلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛ بَأَنْ جَوَزَ التَّرْكَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَمْرٍ أَيْ فِي الْحَقِيقَةِ.

(وَالأَمْرُ: اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ).

أَي طَلَبُ الْفِعْلِ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ تَرْكِ.

(بِالْقَوْلِ).

خَرَجَ بِذَلِكَ طَلَبُ الْفِعْلِ بغيرِ الْقَوْلِ كَالإِشَارَةِ.

(يَمْنُ هُوَ دُونَهُ).

خَرَجَ بِذَلِكَ الْإِتْيَاسُ وَالِدُّعَاءُ.

(عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ).

خَرَجَ بِذَلِكَ الْمَدُوبُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

(فَإِنْ كَانَ الْاسْتِدْعَاءُ مِنَ الْمُسَاوِي .. سُمِّيَ التَّيَاسًا، أَوْ مِنَ الْأَعْلَى .. سُمِّيَ

سُؤْلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛ بَأَنْ جَوَزَ التَّرْكَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَمْرٍ أَيْ فِي
الْحَقِيقَةِ).

مُحْتَرَزَاتُ لِلتَّعْرِيفِ السَّابِقِ.



(وَصِيغَتُهُ) الدَّالَّةُ عَلَيْهِ (أَفْعَلُ) نَحْوُ اضْرِبْ وَأَكْرِمْ وَاشْرَبْ، (وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ) الصَّارِفَةُ عَنْ طَلَبِ الْفِعْلِ (تُحْمَلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْوُجُوبِ نَحْوُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣]، (إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ النَّدْبُ أَوْ الْإِبَاحَةُ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ.

مِثَالُ النَّدْبِ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [سورة النور: ٣٣].

وَمِثَالُ الْإِبَاحَةِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: ٢].

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْكِتَابَةِ وَالْأَصْطِيَادِ.

(وَصِيغَتُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ أَفْعَلُ، نَحْوُ اضْرِبْ وَأَكْرِمْ وَاشْرَبْ).

وَقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا صِيغُ الْأَمْرِ، انظر: (ص ١٧).

(وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، الصَّارِفَةُ عَنْ طَلَبِ الْفِعْلِ تُحْمَلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْوُجُوبِ نَحْوُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة البقرة: ٤٣]، (إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ النَّدْبُ أَوْ الْإِبَاحَةُ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ، أَيِ عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ).

فَصِيغَةُ الْأَمْرِ قَدْ تَكُونُ مُطْلَقَةً وَقَدْ يَكُونُ مَعَهَا قَرِينَةٌ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَمْرَ يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ.

(مِثَالُ النَّدْبِ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [سورة النور: ٣٣]).

فَهَذِهِ صِيغَةُ أَمْرٍ تَدُلُّ عَلَى النَّدْبِ.

فَالْمَالِكُ حُرٌّ فِي تَصَرُّفِهِ بِمَمْلُوكِهِ.

(وَمِثَالُ الْإِبَاحَةِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: ٢]).



فَهَذِهِ صِيغَةُ أَمْرٍ تَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

(وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْكِتَابَةِ وَالْأَصْطِيَادِ).

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.



[هل الأمر يقتضي التكرار؟]

(وَلَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ مَا قُصِدَ بِهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْمَأْمُورِ بِهِ يَتَحَقَّقُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا. **إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى قَصْدِ التَّكَرَّارِ**، فَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأَمْرِ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْأَمْرِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ.

وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، فَيَسْتَوْعِبُ الْمَأْمُورُ بِالْمَطْلُوبِ مَا يُمَكِّنُهُ مِنْ زَمَانِ الْعُمُرِ، حَيْثُ لَا بَيَانَ لِأَمَدِ الْمَأْمُورِ بِهِ، لِإِنْتِفَاءِ مُرَجِّحِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

(وَلَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ مَا قُصِدَ بِهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْمَأْمُورِ بِهِ يَتَحَقَّقُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا، **إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى قَصْدِ التَّكَرَّارِ**، فَيَعْمَلُ بِهِ كَالْأَمْرِ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْأَمْرِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، فَيَسْتَوْعِبُ الْمَأْمُورُ بِالْمَطْلُوبِ مَا يُمَكِّنُهُ مِنْ زَمَانِ الْعُمُرِ، حَيْثُ لَا بَيَانَ لِأَمَدِ الْمَأْمُورِ بِهِ، لِإِنْتِفَاءِ مُرَجِّحِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ).

فَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، وَقَدْ اعْتَمَدَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ، وَهَذَا مُعْتَمَدٌ مَذْهَبًا، وَقَالَ بِهِ الرَّازِي، وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَكَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ.

وَالْمَوْلُفُ رَجَحَ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَمْرِ حُصُولُ الْفِعْلِ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً.



[هل الأمر يقتضي الفور أم لا؟]

(وَلَا يَقْتَضِي الْفَوْرُ)؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ إِيجَادُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالزَّمَانِ الْأَوَّلِ دُونَ الزَّمَانِ الثَّانِي.

وَقِيلَ يَقْتَضِي الْفَوْرُ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ.

(وَلَا يَقْتَضِي الْفَوْرُ)؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ إِيجَادُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالزَّمَانِ الْأَوَّلِ دُونَ الزَّمَانِ الثَّانِي، وَقِيلَ يَقْتَضِي الْفَوْرُ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ يَقْتَضِي التَّكَرَّرَ).

- **الْفَوْرُ**: الإتيانُ بِالشَّيْءِ عَقَبَ سَمَاعِ الْأَمْرِ بِهِ.
- **التَّرَاخِي**: الإتيانُ بِالشَّيْءِ مُتَأَخِّرًا عَنْ وَقْتِ سَمَاعِ الْأَمْرِ بِهِ.
- **مَسْأَلَةٌ**: اختلفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذَاهِبٍ ثَلَاثَةٍ:
- **الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ**: أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي الْفَوْرَ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.
- **الْمَذْهَبُ الثَّانِي**: أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي التَّرَاخِي، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَمُعْتَمَدُ مَذْهَبِهِمْ، وَبِهِ قَالَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله.
- **الْمَذْهَبُ الثَّالِثُ**: أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَلَا التَّرَاخِي.
- **مَحَلُّ النِّزَاعِ**: إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ يُفِيدُ الْفَوْرَ أَوِ التَّرَاخِي، أَمَّا إِذَا وَجَدَ الدَّلِيلُ أَوِ الْقَرِينَةُ فَلَا خِلَافَ حِينَئِذٍ.



[ما لا يتم الواجب إلا به]

(وَالْأَمْرُ بِإِجَادِ الْفِعْلِ أَمْرٌ بِهِ وَبِمَا لَا يَتِمُّ الْفِعْلُ إِلَّا بِهِ، كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَمْرٌ
بِالطَّهَّارَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهَا)، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَّارَةِ.

(وَالْأَمْرُ بِإِجَادِ الْفِعْلِ أَمْرٌ بِهِ وَبِمَا لَا يَتِمُّ الْفِعْلُ إِلَّا بِهِ، كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَمْرٌ
بِالطَّهَّارَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهَا، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَّارَةِ).

• **مَسْأَلَةٌ:** مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- **الْقِسْمُ الْأَوَّلُ:** غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْمُكَلَّفِ، كَحُضُورِ الْعَدَدِ فِي
الْجُمُعَةِ شَرْطُ لِحْصَةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَهَذَا لَا يَجِبُ.
- **الْقِسْمُ الثَّانِي:** مَقْدُورٌ لِلْمُكَلَّفِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى بِمُقَدِّمَةِ
الْوَاجِبِ، كَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ، فَهَذَا يَجِبُ.



[خروج المأمور عن عهدة الأمر]

(وَإِذَا فُعِلَ)، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ الْمَأْمُورِ بِهِ، (يَخْرُجُ الْمَأْمُورُ عَنِ الْعَهْدَةِ)، أَيِ عَهْدَةِ الْأَمْرِ، وَيَتَّصِفُ الْفِعْلُ بِالْإِجْزَاءِ.

(وَإِذَا فُعِلَ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ الْمَأْمُورِ بِهِ، يَخْرُجُ الْمَأْمُورُ عَنِ الْعَهْدَةِ، أَيِ عَهْدَةِ الْأَمْرِ، وَيَتَّصِفُ الْفِعْلُ بِالْإِجْزَاءِ).

• صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ:

- فَعَلَ الْمُكَلَّفُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا، فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَوْفِيًا لِلشُّرُوطِ، فَإِنَّ فِعْلَهُ يُوصَفُ بِالصَّحَةِ وَالْإِجْزَاءِ.



الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا لَا يَدْخُلُ

هَذِهِ تَرْجَمَةٌ.

(يَدْخُلُ فِي خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُؤْمِنُونَ)، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْكُفَّارِ (وَالسَّاهِي،
وَالصَّبِي، وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي الْخِطَابِ)؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ.
وَيُؤَمِّرُ السَّاهِي بَعْدَ ذَهَابِ السَّهْوِ عَنْهُ بِجَبْرِ خَلَلِ السَّهْوِ، كَقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنَ
الصَّلَاةِ، وَضَمَانِ مَا أَتْلَفَهُ مِنَ الْحَالِ.

(الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا لَا يَدْخُلُ، هَذِهِ تَرْجَمَةٌ).

أَيُّ مَنْ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ.

• الْخِطَابُ لُغَةً: تَوْجِيهُ الْكَلَامِ لِلإِفْهَامِ فِي الْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ.

(يَدْخُلُ فِي خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُؤْمِنُونَ).

أَيُّ الْبَالِغُونَ الْعَاقِلُونَ، وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ، وَيَدْخُلُ بِالتَّبَعِيَّةِ الْمُؤْمِنَاتُ.

(وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْكُفَّارِ).

قَرِيبًا.

(وَالسَّاهِي، وَالصَّبِي، وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي الْخِطَابِ؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ

عَنْهُمْ).

أَمَّا السَّاهِي فَيَدْخُلُ فِيهِ النَّاسِيُّ وَالْمُخْطِئُ وَالنَّائِمُ، وَذَلِكَ لِحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ

وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، وَحَدِيثِ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ:



عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ،
وَرَفَعَ الْقَلَمَ كِنَايَةً عَنْ رَفْعِ التَّكْلِيفِ.

(وَيُؤَمِّرُ السَّاهِي بَعْدَ ذَهَابِ السَّهْوِ عَنْهُ بِجَبْرِ خَلَلِ السَّهْوِ، كَقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنَ
الصَّلَاةِ، وَضَمَانِ مَا أَتْلَفَهُ مِنَ الْمَالِ).

فَأَمَرَ السَّاهِي بِالسُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ حَالَةِ السَّهْوِ، وَلِهَذَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ
إِدْرَاكِهِ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي السَّهْوِ.

وَالْمُخَاطَبُ لِضَمَانِ الْمُتْلَفِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَلِيُّ، كَمَا يُخَاطَبُ مَالِكُ الْبَهِيمَةِ بِضَمَانِ مَا
أَتْلَفَتْهُ إِذَا فَرَطَ فِي حِفْظِهَا.



[هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؟]

(وَالْكَافَرُ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، وَبِهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ - وَهُوَ الْإِسْلَامُ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ ۚ﴾ [سورة المدثر: ٤٢-٤٣]) وَفَائِدَةُ خَطَابِهِمْ بِهَا عِقَابُهُمْ عَلَيْهَا إِذْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ حَالُ الْكُفْرِ؛ لِتَوْقُفِهَا عَلَى النِّيَّةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُؤَاخَذُونَ بِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ تَرْغِيبًا فِيهِ.

(وَالْكَافَرُ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، وَبِهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ - وَهُوَ الْإِسْلَامُ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ ۚ﴾ [سورة المدثر: ٤٢-٤٣]) وَفَائِدَةُ خَطَابِهِمْ بِهَا عِقَابُهُمْ عَلَيْهَا إِذْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ حَالُ الْكُفْرِ؛ لِتَوْقُفِهَا عَلَى النِّيَّةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُؤَاخَذُونَ بِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ تَرْغِيبًا فِيهِ).

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْكَافَرَ مُحَاطَبُونَ بِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ.

لَكِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ هَذَا، انظر: «تقييد

شرح متن الورقات» (ص: ٢٦).



[الأمر بالشيء، والنهي عن الشيء]

(وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ)، فَإِذَا قَالَ لَهُ: أُسْكُنْ
كَانَ نَاهِيًا لَهُ عَنِ التَّحَرُّكِ، أَوْ لَا تَتَحَرَّكْ، كَانَ أَمْرًا لَهُ بِالسُّكُونِ.

(وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ)، فَإِذَا قَالَ لَهُ: أُسْكُنْ
كَانَ نَاهِيًا لَهُ عَنِ التَّحَرُّكِ، أَوْ لَا تَتَحَرَّكْ، كَانَ أَمْرًا لَهُ بِالسُّكُونِ).

• **مَسْأَلَةٌ:** اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب ثلاثة:

- **المذهب الأول:** أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ هُوَ عَيْنُ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَالْأَصُوبُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَهُوَ الرَّاجِعُ.
- **المذهب الثاني:** أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ عَيْنُ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ، وَلَكِنْ يَسْتَلْزِمُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَرَجَحَهُ الْبَاقِلَانِي فِي آخِرِ مُصَنَّفَاتِهِ.
- **المذهب الثالث:** أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ عَيْنُ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ، وَلَا يَتَضَمَّنُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَالْغَزَالِيِّ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْبُرْهَانِ».



[تعريف النهي]

(وَالنَّهْيُ اسْتِدْعَاءٌ) أَيِ طَلَبُ (التَّزَكُّ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ)،
عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّ الْأَمْرِ.

(وَالنَّهْيُ اسْتِدْعَاءٌ، أَيِ طَلَبُ التَّزَكُّ).

خَرَجَ بِذَلِكَ اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ.

(بِالْقَوْلِ).

خَرَجَ بِالْقَوْلِ الْإِشَارَةُ وَالْكِتَابَةُ.

(مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ).

خَرَجَ بِهَذَا الطَّلَبُ مِنَ الْمُسَاوِي فَيُسَمَّى التَّهَاسًا، وَمِمَّنْ هُوَ أَعْلَى فَيُسَمَّى دُعَاءً
وَنَضْرُغًا.

(عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّ الْأَمْرِ).

خَرَجَ بِهِ الْمَكْرُوهُ.



[النهي يدل على فساد المنهي عنه]

(وَيَدُلُّ) النَّهْيُ الْمُطْلَقُ شَرْعًا (عَلَى فَسَادِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ) فِي الْعِبَادَاتِ، سِوَاءِ نَهْيٍ عَنْهَا لِعَيْنِهَا كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَصَوْمِهَا أَوْ لِأَمْرِ لَازِمٍ لَهَا كَصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَالصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ.

وَفِي الْمُعَامَلَاتِ إِنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ كَمَا فِي بَيْعِ الْحَصَاةِ، أَوْ لِأَمْرِ دَاخِلٍ فِيهِ كَبَيْعِ الْمَلَايِجِ، أَوْ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ لَازِمٌ لَهُ كَمَا فِي بَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ. فَإِنْ كَانَ غَيْرَ لَازِمٍ لَهُ، كَالْوُضُوءِ بِالنِّسَاءِ الْمَغْضُوبِ مَثَلًا، وَكَالْبَيْعِ وَقْتَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْفَسَادِ خِلَافًا لِمَا يُفْهِمُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ.

(وَيَدُلُّ النَّهْيُ الْمُطْلَقُ شَرْعًا عَلَى فَسَادِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ فِي الْعِبَادَاتِ، سِوَاءِ نَهْيٍ عَنْهَا لِعَيْنِهَا كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَصَوْمِهَا أَوْ لِأَمْرِ لَازِمٍ لَهَا كَصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَالصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ).

النَّهْيُ إِذَا وَرَدَ عَلَى الْعِبَادَاتِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا وَعَلَى عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا. وَفِي الْمُعَامَلَاتِ إِنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِ الْعَقْدِ كَمَا فِي بَيْعِ الْحَصَاةِ، أَوْ لِأَمْرِ دَاخِلٍ فِيهِ كَبَيْعِ الْمَلَايِجِ، أَوْ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ لَازِمٌ لَهُ كَمَا فِي بَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ لَازِمٍ لَهُ، كَالْوُضُوءِ بِالنِّسَاءِ الْمَغْضُوبِ مَثَلًا، وَكَالْبَيْعِ وَقْتَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْفَسَادِ خِلَافًا لِمَا يُفْهِمُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ.

النَّهْيُ إِذَا وَرَدَ عَلَى الْمُعَامَلَاتِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ.



- **صُورَةُ بَيْعِ الْحَصَاةِ:** أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ بِحَصَاةٍ، فَيَقُولُ أَيُّ شَيْءٍ وَقَعْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحَصَاةُ فَقَدْ بَعْتُكَ إِيَّاهُ، فَهَذَا نَهْيٌ يَعُودُ إِلَى ذَاتِ الْعَقْدِ.
- **بَيْعُ الْمَلَاغِيحِ:** هُوَ بَيْعُ مَا فِي بُطُونِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْأَجْنَةِ.
- **بَيْعُ الدَّرْهَمِ بِدَرَاهِمَيْنِ:** أَصْلُ الْبَيْعِ مُبَاحٌ، لَكِنْ جَاءَ فِي صُورَةٍ رَبَا فَنُهِىَ عَنْهُ.



[معاني صيغة الأمر]

(وَتَرِدُ صِغَةُ الْأَمْرِ وَالْمُرَادُ بِهِ)، أَيْ بِالْأَمْرِ (الِإِبَاحَةِ) كَمَا تَقَدَّمَ.

(أَوْ التَّهْدِيدُ) نَحْوُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [سورة فصلت: ٤٠].

(أَوْ التَّسْوِيَةِ) نَحْوُ: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [سورة الطور: ١٦].

(أَوْ التَّكْوِينُ) نَحْوُ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٦].

(وَتَرِدُ صِغَةُ الْأَمْرِ وَالْمُرَادُ بِهِ، أَيْ بِالْأَمْرِ، الْإِبَاحَةُ كَمَا تَقَدَّمَ).

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ كُفُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا

خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة البقرة: ١٦٨].

(أَوْ التَّهْدِيدُ، نَحْوُ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [سورة فصلت: ٤٠].

فَأَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا الْأَمْرِ التَّهْدِيدَ، وَلَمْ يُرِدِ الْوُجُوبَ.

(أَوْ التَّسْوِيَةِ، نَحْوُ: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [سورة الطور: ١٦].

فَأَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا الْأَمْرِ التَّسْوِيَةَ، وَلَمْ يُرِدِ الْوُجُوبَ.

(أَوْ التَّكْوِينُ، نَحْوُ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٦].

فَأَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا الْأَمْرِ التَّكْوِينَ، وَلَمْ يُرِدِ الْوُجُوبَ.

وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ بَعْضِ صِيغِ النَّهْيِ، انظر: «تقييد شرح متن الورقات»

(ص: ٢٩).



[تعريف العام]

(وَأَمَّا الْعَامُّ: فَهُوَ مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا)، مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ (مِنْ قَوْلِكَ عَمَمْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا بِالْعَطَاءِ، وَعَمَمْتُ جَمِيعَ النَّاسِ بِالْعَطَاءِ)، أَيْ شَمَلْتَهُمْ بِهِ، فَفِي الْعَامِّ شُمُولٌ.

(وَأَمَّا الْعَامُّ، فَهُوَ مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ، مِنْ قَوْلِكَ عَمَمْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا بِالْعَطَاءِ، وَعَمَمْتُ جَمِيعَ النَّاسِ بِالْعَطَاءِ، أَيْ شَمَلْتَهُمْ بِهِ، فَفِي الْعَامِّ شُمُولٌ).

- الْعَامُّ لُغَةً: مِنْ عَمَّ، وَهُوَ بِمَعْنَى الشُّمُولِ.
- الْعَامُّ اصطلاحًا: مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا.
- أَوْ هُوَ الْكَلَامُ الْمُسْتَعْرِقُ لِجَمِيعِ مَا يَصْلُحُ لَهُ بِحَسَبِ وَضْعٍ وَاحِدٍ دُفْعَةً وَاحِدَةً بِلا حَضَرٍ.

قَوْلُهُ: (فَصَاعِدًا) ذَكَرَهُ احْتِرَازًا عَنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ، كَالثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ، لِأَنَّهَا تَتَنَاوَلُ أَكْثَرَ مِنْ شَيْئَيْنِ، لَكِنْ فِي غَايَةِ مَحْصُورَةٍ.



[ألفاظ العام]

(وَالْفَاطَةُ) الْمَوْضُوعَةُ لَهُ (أَرْبَعَةٌ: الْأِسْمُ الْوَاحِدُ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ)،

نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة العصر: ٣، ٢].

(وَأِسْمُ الْجَمْعِ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ)، نَحْوُ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة: ٥].

(وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ كَمَنْ فِيْمَنْ يَعْقِلُ)، كَمَنْ دَخَلَ دَارِي .. فَهُوَ آمِنٌ.

(وَمَا فِيهَا لَا يَعْقِلُ)، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْكَ أَخَذْتُه.

(وَالْفَاطَةُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ أَرْبَعَةٌ: الْأِسْمُ الْوَاحِدُ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ)، نَحْوُ:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة العصر: ٣، ٢].

الْمُرَادُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الْاسْتِغْرَاقِيَّةُ.

• عَلَامَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ الْاسْتِغْرَاقِيَّةُ: صَحَّتْ وَفُوع (كُل) بَدَلًا عَنْهَا.

(وَأِسْمُ الْجَمْعِ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ)، نَحْوُ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة: ٥].

فَكُلُّ مَنْ اتَّصَفَ بِوَصْفِ الشَّرِّ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْرِفُهُ.

(وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ كَمَنْ فِيْمَنْ يَعْقِلُ، كَمَنْ دَخَلَ دَارِي .. فَهُوَ آمِنٌ).

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ

لِّلْعَبِيدِ﴾ [سورة فصلت: ٤٦].

(وَمَا فِيهَا لَا يَعْقِلُ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْكَ أَخَذْتُه).

فَيَفِيدُ الْعُمُومَ.



(وَأَيُّ فِي الْجَمِيعِ)، أَي مَنْ يَعْقِلُ، وَمَا لَا يَعْقِلُ، نَحْوُ: أَيُّ عَبِيدِي جَاءَكَ أَحْسَنُ إِلَيْهِ، وَأَيُّ الْأَشْيَاءِ أَرَدْتَ أُعْطِيْتُكَه.

(وَأَيْنَ فِي الْمَكَانِ) نَحْوُ: أَيْنَ مَا تَكُنْ أَكُنْ مَعَكَ.

(وَمَتَى فِي الزَّمَانِ)، نَحْوُ: مَتَى شِئْتَ جِئْتُكَ.

(وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ)، نَحْوُ: مَا عِنْدَكَ؟

(وَالْجَزَاءِ)، نَحْوُ: مَا تَعْمَلُ تُجْزِي بِهِ.

وَفِي نُسْخَةٍ: (وَالْخَبَرِ) بَدَلُ (الْجَزَاءِ) نَحْوُ: عَلِمْتُ مَا عَمَلْتَ.

(وَعَبِيرُهُ) كَالْخَبَرِ عَلَى النُّسْخَةِ الْأُولَى، وَالْجَزَاءِ عَلَى الثَّانِيَةِ.

(وَلَا فِي النِّكَرَاتِ) نَحْوُ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

(وَأَيُّ فِي الْجَمِيعِ، أَي مَنْ يَعْقِلُ، وَمَا لَا يَعْقِلُ، نَحْوُ: أَيُّ عَبِيدِي جَاءَكَ أَحْسَنُ إِلَيْهِ، وَأَيُّ الْأَشْيَاءِ أَرَدْتَ أُعْطِيْتُكَه).

سَوَاءٌ كَانَتْ (أَيُّ) اسْتِفْهَامِيَّةً أَوْ شَرْطِيَّةً أَوْ مَوْصُولَةً.

(وَأَيْنَ فِي الْمَكَانِ، نَحْوُ: أَيْنَ مَا تَكُنْ أَكُنْ مَعَكَ).

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: ٧٨].

(وَمَتَى فِي الزَّمَانِ، نَحْوُ: مَتَى شِئْتَ جِئْتُكَ).

وَمَتَى تَقُمْ أَفْمُ.



(وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: مَا عِنْدَكَ؟، وَالْجَزَاءُ، نَحْوُ: مَا تَعْمَلُ تُجْزِيهِ، وَفِي
 نُسْخَةٍ: (وَالْخَبَرُ) بَدَلُ (الْجَزَاءِ) نَحْوُ: عَلِمْتُ مَا عَمَلْتُ، وَغَيْرُهُ كَالْخَبَرِ عَلَى النُّسْخَةِ
 الْأُولَى، وَالْجَزَاءُ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَلَا فِي النَّكِيرَاتِ) نَحْوُ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.
 وَكَقَوْلِهِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَكُلُّ هَذِهِ مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ.



[العموم من صفات الألفاظ والفعل لا عموم له]

(وَالْعُمُومُ مِنْ صِفَاتِ النُّطْقِ، وَلَا يَجُوزُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا

يَجْرِي جَرَاهُ)، كَمَا فِي جَمْعِهِ عليه السلام بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يَعُمُّ السَّفَرَ الطَّوِيلَ وَالْقَصِيرَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَكَمَا فِي قَضَائِهِ عليه السلام بِالشُّفْعَةِ لِلجَّارِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، فَإِنَّهُ لَا يَعُمُّ كُلَّ جَارٍ؛ لِاحْتِمَالِ خُصُوصِيَّةٍ فِي ذَلِكَ الْجَارِ.

(وَالْعُمُومُ مِنْ صِفَاتِ النُّطْقِ).

فَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَلْفَافِ.

(وَلَا يَجُوزُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْفِعْلِ).

فَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ الْأَلْفَافُ.

(وَمَا يَجْرِي جَرَاهُ).

أَيُّ وَالَّذِي يَجْرِي جَرَى الْفِعْلِ كَقَضَايَا الْأَعْيَانِ، فَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا الْعُمُومُ، كَقَضَاءِ

النَّبِيِّ عليه السلام بِالشُّفْعَةِ لِلجَّارِ.

(كَمَا فِي جَمْعِهِ عليه السلام بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يَعُمُّ السَّفَرَ

الطَّوِيلَ وَالْقَصِيرَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا).

فَهَنَّاكَ رَخْصٌ خَاصَّةٌ بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ، وَهَنَّاكَ رَخْصٌ خَاصَّةٌ بِالسَّفَرِ الْقَصِيرِ.



(وَكَمَا فِي قَضَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشُّفْعَةِ لِلجَّارِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، فَإِنَّهُ لَا يَعُمُّ كُلَّ جَارٍ؛ لِاحْتِمَالِ خُصُوصِيَّةٍ فِي ذَلِكَ الْجَارِ).
فَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا الْعُمُومُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ



[تعريف الخاص والتخصيص]

(وَالْخَاصُّ يُقَابِلُ الْعَامَّ)، فَيُقَالُ فِيهِ: مَا لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ، نَحْوُ: رَجُلٌ وَرَجُلَيْنِ وَثَلَاثَةُ رِجَالٍ.

(وَالتَّخْصِصُ: تَمَيُّزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ)، أَيِ إِخْرَاجِهِ؛ كإِخْرَاجِ الْمُعَاهِدِينَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضُوا الْفِتْنَةَ﴾ [سورة التوبة: ٥].

• **الْخَاصُّ لُغَةً:** مِنْ خَصَّ الشَّيْءَ يُخْصُّهُ أَيْ يُفْرِدُهُ.

• **الْخَاصُّ اصطلاحًا:** مَا يُقَابِلُ الْعَامَّ.

(وَالْخَاصُّ يُقَابِلُ الْعَامَّ)، فَيُقَالُ فِيهِ: مَا لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ، نَحْوُ: رَجُلٌ وَرَجُلَيْنِ وَثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

فَالْخَاصُّ مَا تَنَاوَلَ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ الْحَضَرِ.

(وَالتَّخْصِصُ: تَمَيُّزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ، أَيِ إِخْرَاجِهِ).

• **التَّخْصِصُ لُغَةً:** الْإِفْرَادُ.

• **التَّخْصِصُ اصطلاحًا:** تَمَيُّزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ، أَوْ هُوَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْعَامِّ، أَوْ هُوَ قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ.

(كَإِخْرَاجِ الْمُعَاهِدِينَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضُوا الْفِتْنَةَ﴾ [سورة التوبة: ٥]).

فَلَفْظُ (الْمُشْرِكِينَ) يُفِيدُ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ،

فَيَفِيدُ الْأَمْرَ بِقِتَالِ جَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة: ٤]. أَخْرَجَ مِنْ لَفْظَةِ الْعَامِّ جُمْلَةً وَهُمْ الْمُعَاهَدُونَ.



[أقسام المخصص]

(وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، فَالْمُتَّصِلُ: الاستثناء)، وَسَيَأْتِي مِثَالُهُ.

(وَالشَّرْطُ)، نَحْوُ: أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ إِنْ جَاؤُوكَ، أَيْ الْجَائِينَ مِنْهُمْ.

(وَالْتَقْيِدُ بِالصِّفَةِ)، نَحْوُ أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ الْفُقَهَاءَ.

(وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ).

أَيُّ مُتَّصِلُ السِّيَاقِ، وَمُنْفَصِلُ السِّيَاقِ، كَمَا سَيَأْتِي.

(فَالْمُتَّصِلُ: الاستثناء، وَسَيَأْتِي مِثَالُهُ، وَالشَّرْطُ، نَحْوُ: أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ إِنْ جَاؤُوكَ،

أَيُّ الْجَائِينَ مِنْهُمْ، وَالتَّقْيِدُ بِالصِّفَةِ، نَحْوُ أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ الْفُقَهَاءَ).

• فَالْمُخَصَّصُ الْمُتَّصِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- مُخَصَّصٌ بِالشَّرْطِ: مِثَالُهُ: أَكْفَيْتُ الطُّلَّابَ إِذَا اجْتَهَدُوا.

- مُخَصَّصٌ بِالصِّفَةِ: مِثَالُهُ: أَكْفَيْتُ الطُّلَّابَ الْمُجْتَهِدِينَ.

- مُخَصَّصٌ بِالِاسْتِثْنَاءِ: مِثَالُهُ: أَكْفَيْتُ الطُّلَّابَ إِلَّا الْكُسَالَى.



[أولاً: الاستثناء وشروطه]

(والاستثناء: إخراج ما لولاه لدخل في الكلام)، نحو: جاء القوم إلا زيداً.

[الشرط الأول]

(وإنما يصح الاستثناء بشرط: أن يبقى من المستثنى منه شيء)، نحو: له عليّ عشرة إلا تسعة، فلو قال إلا عشرة، لم يصح، ولزمته العشرة.

[الشرط الثاني]

(ومن شرطه أن يكون متصلاً بالكلام)، فلو قال جاء الفقهاء، ثم قال بعد يوم إلا زيداً، لم يصح.

(والاستثناء: إخراج ما لولاه لدخل في الكلام، نحو: جاء القوم إلا زيداً).

أي نخرج من مستثنى منه بعضاً.

(وإنما يصح الاستثناء بشرط: أن يبقى من المستثنى منه شيء)، نحو: له عليّ عشرة إلا تسعة، فلو قال إلا عشرة، لم يصح، ولزمته العشرة).

وهذا الشرط الأول.

(ومن شرطه أن يكون متصلاً بالكلام، فلو قال جاء الفقهاء، ثم قال بعد يوم إلا زيداً، لم يصح).

فلا بد من الاتصال في الزمن، وكذا لا بد أن يخرج من شخص واحد.



[جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه]

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ)، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ.

[جواز الاستثناء من الجنس وغيره]

(وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ) كَمَا تَقَدَّمَ (وَمِنْ غَيْرِهِ)، نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا

الْحَمِيرَ.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ).

فَلَا مَانِعٌ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

(وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا

الْحَمِيرَ).

فَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ جَائِزٌ بِالْإِتْفَاقِ، أَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ (الْإِسْتِثْنَاءُ

الْمُنْقَطِعُ) فَفِيهِ الْخِلَافُ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ الْجَوَازَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.



[ثانياً: الشرط]

(وَالشَّرْطُ) الْمُحَصَّصُ، (يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَشْرُوطِ) نَحْوُ: إِنْ جَاءَكَ بَنُو
تَمِيمٍ فَأَكْرِمْهُمْ.

(وَالشَّرْطُ الْمُحَصَّصُ، يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَشْرُوطِ) نَحْوُ: إِنْ جَاءَكَ بَنُو
تَمِيمٍ فَأَكْرِمْهُمْ).
فَيَصِحُّ التَّقْدِيمُ، وَيَحْصُلُ بِهِ التَّخْصِصُ



[ثالثاً: الصفة]

(وَالْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَطْلُوقُ كَالرَّقَبَةِ قَيَّدَتْ بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ)، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ.

(وَأُطْلِقَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ)، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ) اخْتِطَاطًا.

• الْمُقَيَّدُ اضْطِرَّاحًا: مَا دَلَّ لَا عَلَى شَائِعٍ فِي جَنْبِهِ.

(وَالْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَطْلُوقُ كَالرَّقَبَةِ قَيَّدَتْ بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَأُطْلِقَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ).

• مَسْأَلَةٌ: حَمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ لَهُ أَرْبَعُ حَالَاتٍ:

- **الْحَالَةُ الْأُولَى:** أَنْ يَتَّحِدَ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ فِي اللَّفْظَيْنِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

○ **مِثَالُهَا:** كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، فَهَذَا مُطْلَقٌ، مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُرْشِدٍ»، فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي، لِاتِّحَادِ الْحُكْمِ وَهُوَ وَجُوبُ الْوَلِيِّ، وَالسَّبَبِ وَهُوَ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ.

- **الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنْ يَتَّحِدَ الْحُكْمُ وَيَخْتَلِفَ السَّبَبُ.



○ **مِثَالُهَا:** كَمَا فِي آيَتِي الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [سورة النساء: ٩٢]، فَجَاءَتِ الرَّقَبَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُقَيَّدَةً بِوَصْفِ الْإِيمَانِ، وَالسَّبَبُ هُوَ الْقَتْلُ، وَالْحُكْمُ هُوَ وَجُوبُ تَحْرِيرِ الرَّقَبَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [سورة المجادلة: ٣]، فَالْحُكْمُ هُوَ وَجُوبُ تَحْرِيرِ الرَّقَبَةِ، وَالسَّبَبُ هُوَ الظَّهَارُ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَبِالتَّالِيِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحَرِّرَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً؛ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

- **الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ:** أَنْ يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ وَيَتَّحِدَ السَّبَبُ، فَالصَّحِيحُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، خِلَافًا لِمَنْ رَدَّ ذَلِكَ،

○ **مِثَالُهَا:** كَتَقْيِيدِ الْيَدَيْنِ بِالْمَرَافِقِ فِي الْوُضُوءِ، وَإِطْلَاقِهَا فِي التَّيْمُمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة المائدة: ٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [سورة النساء: ٤٣]. فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ الْوَارِدُ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْوَارِدِ فِي آيَةِ التَّيْمُمِ.



- **الحالة الرابعة:** أَنْ يَخْتَلَفَ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي مَنْعِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

○ **مثالها:** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

[سورة المائدة: ٣٨]، فَحُكْمُهُ وَجُوبُ الْقَطْعِ، وَالسَّرْقَةُ هِيَ السَّبَبُ

فِي الْقَطْعِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة

المائدة: ٦٠]، فَهَذَا حُكْمُهُ وَجُوبُ الْغَسْلِ، وَالْوُضُوءُ هُوَ السَّبَبُ فِي

الْغَسْلِ، فَاخْتَلَفَا فِي السَّبَبِ وَالْحُكْمِ، فَلَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى

الْمُقَيَّدِ، فَلَا يُقَالُ يَجِبُ فِي قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ قَطْعُهَا إِلَى الْمَرْفِقِ

اعْتِبَارًا بِمَا جَاءَ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ.

(احتياطاً).

لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ مُكَلَّفًا بِالْمُقَيَّدِ فِي الْأَمْرِ بِالْمُطْلَقِ؛ لِهَذَا حُمِلَ

الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْحَالَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ.



[أنواع المخصص المنفصل]

[تخصيص الكتاب بالكتاب]

(وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾

[سورة البقرة: ٢٢١]، خُصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٥]، أَي: حِلُّ لَكُمْ.

(وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾

[سورة البقرة: ٢٢١]، خُصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٥]، أَي: حِلُّ لَكُمْ).

فَاللَّهُ ﷻ مَنَعَ نِكَاحَ الْمُشْرِكَاتِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَجَعَلَ غَايَةَ هَذَا الْحُكْمِ هُوَ حُصُولُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ، وَجَاءَ التَّخْصِيصُ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ، فَأَخْرَجَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْحُكْمِ الْعَامِّ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨].
فَالْمُطَلَّقَاتُ جَمْعٌ مَعْرَفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَيُفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ وَالْعُمُومَ، وَالْحَامِلُ خُصِّصَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [سورة الطلاق: ٤]، فَخَرَجَتْ مِنَ الْعُمُومِ السَّابِقِ.



[تخصيص الكتاب بالسنة]

(وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ)، كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [سورة النساء: ١١] إِلَى آخِرِهِ، الشَّامِلِ لِلْوَلَدِ الْكَافِرِ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

(وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [سورة النساء: ١١] إِلَى آخِرِهِ، الشَّامِلِ لِلْوَلَدِ الْكَافِرِ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»).

فَ (أَوْلَادُكُمْ) جَمْعٌ مُضَافٌ فَأَفَادَ الْعُمُومَ، وَخُصَّصَ بِالسُّنَّةِ بِقَوْلِهِ ﷺ الْمَذْكُورِ.



[تخصيص السنة بالكتاب]

(وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ)، كَتَخْصِيصِ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [سورة النساء: ٤٣]، وَإِنْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالتَّيَمُّمِ أَيْضًا بَعْدَ نُزُولِ الْآيَةِ.

(وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، كَتَخْصِيصِ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [سورة النساء: ٤٣]).

فَ (صَلَاةً) نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَأَفَادَتِ الْعُمُومَ، وَخَصَّصَتِ الْآيَةُ هَذَا الْعُمُومَ، فَأَجَازَتِ الصَّلَاةَ بِالتَّيَمُّمِ بَدَلًا عَنِ الْوُضُوءِ.

(وَإِنْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالتَّيَمُّمِ أَيْضًا بَعْدَ نُزُولِ الْآيَةِ).
ذَكَرَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْرَضُ فَيَقَالُ أَنَّ التَّيَمُّمَ قَدْ جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ.



[تخصيص السنة بالسنة]

(وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ)، كَتَخْصِيصِ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّاءُ الْعُشْرُ» بِحَدِيثِهَا «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً».

[تخصيص الكتاب والسنة بالقياس]

(وَتَخْصِيصُ النَّطْقِ: بِالْقِيَاسِ، وَنَعْنِي بِالنُّطْقِ: قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ)؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَنْدُ إِلَى نَصٍّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ فَكَأَنَّهُ الْمُخَصَّصُ.

(وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ)، كَتَخْصِيصِ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّاءُ الْعُشْرُ» بِحَدِيثِهَا «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً».

فَهَذَا تَخْصِيصٌ لِمَا دُونَ الْأَوْسُقِ الْخَمْسِ مِنْ وَجُوبِ إِخْرَاجِ الْعُشْرِ.
فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَامٌّ، وَالثَّانِي خَصَّصَ هَذَا الْعُمُومَ.

(وَتَخْصِيصُ النَّطْقِ: بِالْقِيَاسِ، وَنَعْنِي بِالنُّطْقِ: قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ)؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَنْدُ إِلَى نَصٍّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ فَكَأَنَّهُ الْمُخَصَّصُ).

فَالَّذِي يُخَصَّصُ النَّطْقُ لَيْسَ الْقِيَاسُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا النَّصُّ الَّذِي يَسْتَنْدُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ.



[تعريف المَجْمَل]

(وَالْمُجْمَلُ: مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ)، نَحْوُ: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨]، فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ الْأَطْهَارَ وَالْحَيْضَ؛ لِاشْتِرَاكِ الْقُرْءِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ.

- الْمُجْمَلُ لُغَةً: مِنَ الْجَمْلِ، بِمَعْنَى الْجَمْعِ.
- الْمُجْمَلُ اصطلاحاً: مَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانٍ، أَوْ هُوَ مَا لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي الْمُرَادِ مِنْهُ.

(وَالْمُجْمَلُ: مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ، نَحْوُ: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨]، فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ الْأَطْهَارَ وَالْحَيْضَ؛ لِاشْتِرَاكِ الْقُرْءِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ).

- مَسْأَلَةٌ: الْأَلْفَاظُ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى قِسْمَيْنِ:
 - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْأَلْفَاظُ مُجْمَلَةٌ.
 - الْقِسْمُ الثَّانِي: الْأَلْفَاظُ مُبَيَّنَةٌ.

الْقُرْءُ إِمَّا الْحَيْضُ وَإِمَّا الطُّهْرُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُطْلِقُونَ الْقُرْءَ وَيُرِيدُونَ بِهِ الْحَيْضَ تَارَةً، وَتَارَةً يُرِيدُونَ بِهِ الطُّهْرَ.

فَإِذَا قُلْنَا الْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، فَعِدَّةُ الْمَرْأَةِ الْمُطْلَقَةِ أَنْ تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيصَاتٍ، فَإِذَا حَاضَتْ الثَّالِثَةَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ. وَإِذَا قُلْنَا الْقُرْءُ هُوَ الطُّهْرُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، فَعِدَّةُ الْمَرْأَةِ الْمُطْلَقَةِ أَنْ تَشْرَعَ فِي الْحِيضَةِ الثَّالِثَةِ، فَمَتَى شَرَعَتْ فِيهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِذَلِكَ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا تُطَلَّقُ فِي طُّهْرِ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ، وَهَذَا الطُّهْرُ مُحْسَبٌ مِنَ الْعِدَّةِ، فَإِذَا حَاضَتْ انْقَضَى بِذَلِكَ الْقُرْءُ



الأَوَّل، ثُمَّ إِذَا طَهَرْتُ فَيَكُونُ بِذَلِكَ الطُّهُرُ الثَّانِي، فَإِذَا حَاصَتْ انْقَضَى بِذَلِكَ الطُّهُرُ الثَّانِي، فَإِذَا طَهَرْتُ فَيَكُونُ بِذَلِكَ الطُّهُرُ الثَّلَاثُ، فَإِذَا حَاصَتْ تَنْقِضِي بِذَلِكَ عِدَّتُهَا.

• **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الْإِجْمَالِ:

- تَعَدُّدُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ»، فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى الْجَارِ أَوْ عَلَى نَفْسِ الْغَارِزِ، وَبُكْلٌ قِيلَ.

- تَعَدُّدُ مَرْجِعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة النور: ٣]. فَيَحْتَمِلُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَنْ يَعُودَ عَلَى الزَّانِي أَوْ عَلَى زَوَاجِ الزَّانِي.

- الْاِشْتِرَاكُ اللَّفْظِيُّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهَا.



[تعريف البيان]

(وَالْبَيَانُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّي)، أي: الإيضاح.
 (وَالْمُبَيَّنُّ: هُوَ النَّصُّ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا)، كـ «زَيْدٌ» في «رَأَيْتُ زَيْدًا».
 (وَقِيلَ: مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ)، نَحْوُ: «فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» [سورة البقرة: ١٩٦]، فَإِنَّهُ بِمُجَرَّدِ
 مَا يَنْزِلُ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، (وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَنَصَّةِ الْعُرُوسِ وَهُوَ الْكُرْسِيُّ)، لَا رَتْفَاعِهِ عَلَى غَيْرِهِ
 فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ.

(وَالْبَيَانُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّي، أي: الإيضاح).

- **الْبَيَانُ لُغَةً:** اسْمُ مُصَدَّرٍ بَيِّنٍ، وَمَعْنَاهُ الْوُضُوحُ وَالْإِنْكَشَافُ.
- **الْبَيَانُ اضْطِلَاحًا:** إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّي
وَالِإِيضَاحِ.
- **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْبَيَانِ:

- **الْبَيَانُ بِالْكَلَامِ،** كَبَيَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ١]، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ فُسُوقٌ﴾ [سورة المائدة: ٣]، فَهُوَ مِنْ بَيَانِ الْمَنْطُوقِ بِالْمَنْطُوقِ.
- **الْبَيَانُ بِالْكِتَابَةِ،** ككِتَابَتِهِ ﷺ إِلَى عَمَّالِهِ عَلَى الصَّدَقَاتِ.



- الْبَيَانُ بِالْإِشَارَةِ، كَقَوْلِهِ عليه السلام: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَخَسَّ الْإِبْهَامُ فِي الثَّلَاثَةِ»، فَأَشَارَ بِأُصْبَعِهِ إِلَى أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ (٢٩) وَيَكُونُ (٣٠).
- الْبَيَانُ بِالْفِعْلِ، كَبَيَّانَهُ لِلصَّلَاةِ وَالْحَجِّ بِالْفِعْلِ، قَالَ عليه السلام: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وَقَالَ عليه السلام: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ».
- الْبَيَانُ بِالسُّكُوتِ عَلَى فِعْلٍ، فَهُوَ بَيَانٌ لِحُجُوزِهِ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِالْإِفْرَارِ.
- يَجُوزُ كَوْنُ الْبَيَانِ أَضْعَفُ مِنَ الْمُبَيِّنِ، وَثَمَرَتُهَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ لِلْسُّنَّةِ أَنْ تُبَيِّنَ مُجْمَلَ الْقُرْآنِ.
- **فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ:** الْبَيَانُ الْفِعْلِيُّ أَثْبَتُ فِي النَّفْسِ مِنَ الْبَيَانِ الْقَوْلِيِّ.
- (وَالْمُبَيِّنُ: هُوَ النَّصُّ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، كَ «زَيْدٍ» فِي «رَأَيْتُ زَيْدًا»).
- فَ «زَيْدٌ» هُنَا نَصٌّ فِي أَنَّكَ رَأَيْتَ الشَّخْصَ الْمُسَمَّى زَيْدًا، فَلَا يَحْتَمِلُ أَنَّكَ رَأَيْتَ مُحَمَّدًا.
- (وَقِيلَ: مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ، نَحْوُ: «فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» [سورة البقرة: ١٩٦])، فَإِنَّهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَنْزِلُ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ).
- فَلَا يَفْتَقِرُ السَّامِعُ فِي فَهْمِهِ لَشَيْءٍ آخَرَ.
- (وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَنَصَّةِ الْعُرُوسِ وَهُوَ الْكُرْسِيُّ؛ لِارْتِفَاعِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ).



فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّصَّ فِي وُضُوحِهِ يُشَبِّهُ الْعُرُوسَ الَّتِي تَجْلِسُ عَلَى شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ
وَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، فَلَا يَحْتَمِلُ لِلنَّاسِ أَنْ تَكُونَ غَيْرُهَا؛ بِسَبَبِ وُضُوحِهَا.



[تعريف الظاهر]

(وَالظَّاهِرُ: مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخِرِ)، كَ «الْأَسَدِ» فِي «رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَسَدًا»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي مُحْتَمِلٌ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ بَدَلَهُ، فَإِنْ حُمِلَ اللَّفْظُ عَلَى الْآخِرِ .. سَمِيَ مُؤَوَّلًا.

وَأِنَّمَا يُؤَوَّلُ بِالذَّلِيلِ كَمَا قَالَ: (وَيُؤَوَّلُ الظَّاهِرُ بِالذَّلِيلِ، وَيُسَمَّى ظَاهِرًا بِالذَّلِيلِ)، أَي: كَمَا يُسَمَّى مُؤَوَّلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: ٤٧]. ظَاهِرُهُ جَمْعُ يَدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَضُرِفَ إِلَى مَعْنَى الْقُوَّةِ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَاطِعِ.

• الظَّاهِرُ لُغَةً: الْوَاضِحُ.

• الظَّاهِرُ اصْطِلَاحًا: مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخِرِ.

(وَالظَّاهِرُ: مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخِرِ، كَ «الْأَسَدِ» فِي «رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَسَدًا»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي مُحْتَمِلٌ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ بَدَلَهُ، فَإِنْ حُمِلَ اللَّفْظُ عَلَى الْآخِرِ .. سَمِيَ مُؤَوَّلًا).

لَكِنْ فِي أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ يُسْتَعْمَلُ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِهَا.

(وَأِنَّمَا يُؤَوَّلُ بِالذَّلِيلِ كَمَا قَالَ: (وَيُؤَوَّلُ الظَّاهِرُ بِالذَّلِيلِ، وَيُسَمَّى ظَاهِرًا بِالذَّلِيلِ)، أَي: كَمَا يُسَمَّى مُؤَوَّلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: ٤٧].) فَاَلْأَخْذُ بِالْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ يُسَمَّى تَأْوِيلًا.



وَهَذَا التَّأْوِيلُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ (بِأَيْدٍ) جَمْعُ يَدٍ، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: ٤٧]، أَي بِقُوَّةٍ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ التَّمَثِيلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَأْوِيلَ أَصْلًا، فَالْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا.

(ظَاهِرُهُ جَمْعُ يَدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَصُرِفَ إِلَى مَعْنَى الْقُوَّةِ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَاطِعِ).

لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهَا جَمْعُ يَدٍ فَهِيَ عَلَى ظَاهِرِهَا الَّذِي يَلِيقُ بِاللَّهِ، وَلَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ يُعَارِضُ الْإِثْبَاتَ، لَا ثَقَلِيٍّ وَلَا عَقْلِيٍّ.



[أفعال بالنبي ﷺ]

(الْأَفْعَالُ) هَذِهِ تَرْجَمَةٌ.

(فَعَلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ) يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ (لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ، أَوْ لَا يَكُونَ).

[الأفعال المختصة بالنبي ﷺ]

(فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِهِ .. يُحْمَلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ)، كَزِيَادَتِهِ ﷺ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

(الْأَفْعَالُ، هَذِهِ تَرْجَمَةٌ).

أَيُّ يُعَبَّرُ عَنْهَا عَنْ مَوْضُوعِ هَذَا الْبَحْثِ.

(فَعَلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ)

لِأَنَّ النَّبِيَّ بَيَّنَّ الشَّرِيعَةَ وَبَلَّغَهَا فَتُضَافُ إِلَيْهِ.

(لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ، أَوْ لَا يَكُونَ). إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِهِ .. يُحْمَلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ)، كَزِيَادَتِهِ ﷺ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

فَهَذَا مُحْتَضَرٌ بِهِ بَدَلَالَةُ الْأَدَلَّةِ، وَلِهَذَا لَا يُشْرَعُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَأَسَّى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فِي ذَلِكَ.



وَالدَّلِيلُ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَاقِبًا ۝٥٢﴾ [سورة الأحزاب: ٥٢]. فَاللَّهُ تَعَالَى أَقَرُّهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الزَّوْجَاتِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ وَهِيَ الَّتِي مَنَعَتْهُ مِنَ الزِّيَادَةِ.

• **مَسْأَلَةٌ:** هَلِ النِّكَاحُ ظَاهِرٌ فِيهِ وَجْهٌ الْقُرْبَةِ؟

- نَعَمْ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ تَغْتَرِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مُبَاحٌ، أَمَّا النِّكَاحُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ فَهُوَ قُرْبَةٌ مُحْضَةٌ.



[الأفعال غير المختصة بالنبي ﷺ]

(وَإِنْ لَمْ يَدَلَّ .. لَا يُخْتَصُّ بِهِ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [سورة الأحزاب: ٢١]، فَيُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا؛ لِأَنَّهُ الْأَخْوَطُ.

(وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَحَقِّقُ بَعْدَ الطَّلَبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدَلَّةِ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ)، كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، (فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا).

(وَإِنْ لَمْ يَدَلَّ .. لَا يُخْتَصُّ بِهِ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [سورة الأحزاب: ٢١]، فَيُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا؛ لِأَنَّهُ الْأَخْوَطُ).

فَهُنَاكَ خِلَافٌ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَحَقِّقُ بَعْدَ الطَّلَبِ). لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُتَيَقِّنَ هُوَ النَّدْبُ، وَالْأَمْرَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ هُوَ الْوُجُوبُ. وَدَلِيلُهُمْ عُمُومَاتُ الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى اتِّبَاعِ النَّبِيِّ. (وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدَلَّةِ فِي ذَلِكَ). وَالْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ مَا لَمْ تَأْتِ قَرِينَةٌ تَحْمِلُ الْفِعْلَ مِنَ النَّدْبِ إِلَى الْوُجُوبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ.



(وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا).
بِأَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْقُرْبَةِ فِيهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ.



[إقرار الرسول ﷺ]

(وإقرار صاحب الشريعة على القول) من أحد (هو قول صاحب الشريعة)، أي
كقوله ﷺ.

(وإقراره على الفعل) من أحد (كفعله)، لأنه معصوم عن أن يقرّ أحداً على منكّر،
مثال ذلك إقراره ﷺ أبا بكرٍ على قوله بإعطاء سلب القتيل لقاتله، وإقراره خالد بن
الوليد على أكل الضبّ متفق عليهما.

(وإقرار صاحب الشريعة على القول، من أحد، هو قول صاحب الشريعة، أي
كقوله ﷺ، وإقراره على الفعل من أحد كفعله؛ لأنه معصوم عن أن يقرّ أحداً على منكّر،
مثال ذلك إقراره ﷺ أبا بكرٍ على قوله بإعطاء سلب القتيل لقاتله، وإقراره خالد بن
الوليد على أكل الضبّ متفق عليهما).

وقد نقل الإمام الجويني في البرهان عن جمهور الأصوليين أنه إذا رأى النبي
ﷺ مكلّفاً يفعل فعلاً، أو يقول قولاً فأقره عليه دون إنكار، كان ذلك منه شرعاً في رفع
الحرَج فيما رأى.



(وَمَا فُعِلَ فِي وَفْتِهِ) عليه السلام (فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فُعِلَ فِي مَجْلِسِهِ)، كَعِلْمِهِ بِحَلْفِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ فِي وَقْتِ غَيْظِهِ ثُمَّ أَكَلَ لَمَّا رَأَى الْأَكْلَ خَيْرًا؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي الْأَطْعِمَةِ.

(وَمَا فُعِلَ فِي وَفْتِهِ) عليه السلام (فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فُعِلَ فِي مَجْلِسِهِ).

فَحُكْمُهُ الْجَوَازُ، كَمَا رَأَى النَّبِيُّ قَيْسَ ابْنِ عَمْرِو يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَأَقْرَهُ عَلَى ذَلِكَ.

(كَعِلْمِهِ بِحَلْفِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ فِي وَقْتِ غَيْظِهِ ثُمَّ أَكَلَ لَمَّا رَأَى الْأَكْلَ خَيْرًا؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي الْأَطْعِمَةِ).

الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ، بَابُ إِكْرَامِ الضَّيْفِ وَفَضْلِ إِثَارِهِ»، وَلَيْسَ فِي الْأَطْعِمَةِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ، بَلْ وَلَا يُوجَدُ بَابُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِعُنْوَانِ الْأَطْعِمَةِ، وَيُمْكِنُ حُلُّ قَوْلِ الشَّارِحِ عَلَى حُكْمِ الْأَطْعِمَةِ.



[النسخ]

[تعريفه لغةً]

(وَأَمَّا النَّسْخُ: فَمَعْنَاهُ) لُغَةً (الِإِزَالَةُ، يُقَالُ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أَزَالَتْهُ) وَرَفَعَتْهُ بِإِبْسَاطِهَا.

(وَقِيلَ: مَعْنَاهُ النَّقْلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَسَخْتُ مَا فِي الْكِتَابِ، إِذَا نَقَلْتَهُ) بِأَشْكَالِ كِتَابَتِهِ.

(وَأَمَّا النَّسْخُ: فَمَعْنَاهُ لُغَةً الْإِزَالَةُ، يُقَالُ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أَزَالَتْهُ) وَرَفَعَتْهُ بِإِبْسَاطِهَا).

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ اللُّغَوِيِّينَ.

(وَقِيلَ: مَعْنَاهُ النَّقْلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَسَخْتُ مَا فِي الْكِتَابِ، إِذَا نَقَلْتَهُ، بِأَشْكَالِ كِتَابَتِهِ).



[تعريفه اصطلاحاً]

(وَحَدُّهُ) شَرْعاً (الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتاً، مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ)، هَذَا حَدُّ لِلنَّاسِخِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حَدُّ النَّسْخِ بِأَنَّهُ: رَفْعُ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ بِخِطَابٍ .. إِلَى آخِرِهِ، أَيْ رَفْعُ تَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (الثَّابِتُ بِالْخِطَابِ)، رَفْعُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، أَيْ عَدَمُ التَّكْلِيفِ بِشَيْءٍ.

وَيَقُولُنَا: (بِخِطَابٍ) الْمَأْخُوذُ مِنْ كَلَامِهِ: الرَّفْعُ بِالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ.
وَيَقُولُهُ: (عَلَى وَجْهِ) إِلَى آخِرِهِ، مَا لَوْ كَانَ الْخِطَابُ الْأَوَّلُ مُغَيّاً بِغَايَةٍ أَوْ مُعَلَّلاً بِمَعْنَى، وَصَرَّحَ الْخِطَابُ الثَّانِي بِمُقْتَضَى ذَلِكَ .. فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَاسِخاً لِلأَوَّلِ.

مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [سورة الجمعة: ٩]، فَتَحْرِيمُ الْبَيْعِ مُغَيّاً بِانْقِضَاءِ الْجُمُعَةِ، فَلَا يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فُضِّيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [سورة الجمعة: ١٠] نَاسِخٌ لِلأَوَّلِ بَلْ يَبَيِّنُ غَايَةَ التَّحْرِيمِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [سورة المائدة: ٩٦]. لَا يُقَالُ نَسَخَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: ٢٠] لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لِلْإِحْرَامِ وَقَدْ زَالَ. وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ (مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ) مَا اتَّصَلَ بِالْخِطَابِ مِنْ صِفَةٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ.



- **صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ:** مَا جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».
- فَالْحُكْمُ الْأَوَّلُ أَثْبَتَ أَنَّ الرِّضَاعَ الَّذِي يُحَرِّمُ النِّكَاحَ وَالْمُصَاهَرَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ.
- وَالْحُكْمُ الثَّانِي أَثْبَتَ أَنَّ الرِّضَاعَ الَّذِي يُحَرِّمُ النِّكَاحَ وَالْمُصَاهَرَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِخَمْسٍ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ.
- **فَنَقُولُ:** أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ الثَّانِي نَاسِخٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَمْسَ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْعَشْرِ، فَרَفَعَتِ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ، وَلَوْلَا وُرُودُ الْخَمْسِ رَضَعَاتٍ لَكَانَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ ثَابِتًا.
- **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ شُرُوطِ النَّسْخِ:
- **الشَّرْطُ الْأَوَّلُ:** أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ حُكْمًا شَرْعِيًّا عَمَلِيًّا فَرْعِيًّا ثَابِتًا بِالدَّلِيلِ.
- **الشَّرْطُ الثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.
- **الشَّرْطُ الثَّلَاثُ:** أَلَّا يَكُونَ الْخِطَابُ الْمَرْفُوعُ حُكْمَهُ مُقَيَّدًا بِوَقْتٍ أَوْ مَعْيَا بَعَايَةٍ.
- **الشَّرْطُ الرَّابِعُ:** أَلَّا يَكُونَ الْخِطَابُ النَّاسِخُ مُتَّصِلًا بِالْخِطَابِ الْمَنْسُوخِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَرَاخِيًا عَنْهُ.



- **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ نَسْخِ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاِمْتِنَالِ:
 - يَجُوزُ أَنْ يُشْرَعَ الْحُكْمُ وَيُنْسَخَ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْمُكَلَّفُ.
 - مِثَالُهُ: فَرَضِيَّةُ الصَّلَاةِ خَمْسِينَ.
- **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ مَا يَكُونُ بِهِ النَّسْخُ:
 - لَا يَكُونُ النَّسْخُ فِي الْعَقَائِدِ، فَهِيَ ثَابِتَةٌ مُطَرَّدَةٌ بَاقِيَةٌ، لَا يَغْتَرِبُهَا النَّسْخُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ ﷻ، وَمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِ **وَجَدَّ**.
 - لَا يَكُونُ النَّسْخُ فِي الْأَخْلَاقِ، فَالْكَرَمُ حَسَنٌ أَبَدًا، وَالشَّجَاعَةُ مَمْدُوحَةٌ مُطْلَقًا، وَالْجُبْنُ مَذْمُومٌ أَبَدًا، وَالْكَذِبُ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا.
 - إِنَّمَا يَكُونُ النَّسْخُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْفَرَغِيَّةِ.



[أنواع النسخ في القرآن الكريم]

[نسخ الرسم وبقاء الحكم]

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ)، نَحْوُ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا
الْبَتَّةَ».

قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.
وَقَدْ رَجَمَ عليه السلام الْمُحْصَنِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُمَا الْمُرَادُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ.

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ).

أَيُّ نَسْخِ التَّلَاوَةِ، وَبَقَاءِ الْحُكْمِ.

(نَحْوُ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا»
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَجَمَ عليه السلام الْمُحْصَنِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُمَا الْمُرَادُ بِالشَّيْخِ
وَالشَّيْخَةِ).

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ، يَعْنِي الثَّيِّبَ وَالثَّيِّبَةَ، فَارْجُوهُمَا
الْبَتَّةَ».



[نسخ الحكم وبقاء الرسم]

(وَنَسَخُ الْحُكْمِ وَبَقَاءُ الرَّسْمِ) نَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٠]. نُسَخَ بِآيَةٍ: ﴿يَتَرَيَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٤].

(وَنَسَخُ الْحُكْمِ وَبَقَاءُ الرَّسْمِ)

أَي نَسَخَ الْحُكْمَ وَبَقَاءَ التَّلَاوَةِ.

(نَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٠]. نُسَخَ بِآيَةٍ: ﴿يَتَرَيَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٤].

فَذَكَرَ بِالْآيَةِ أَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَبَقَّى عَامًّا كَامِلًا فِي الْعُدَّةِ، فَنَسَخَ الْحُكْمَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَيَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٤].



[نسخ الحكم والرسم معاً]

وَنَسَخُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا نَحْوُ: حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ فَتُنَسَخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ».

(وَنَسَخُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا نَحْوُ: حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ فَتُنَسَخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»).

كَمَا مَرَّ مَعَنَا.



[النسخ إلى بدل وإلى غير بدل]

(وَيَنْقَسِمُ النَّسْخُ إِلَى بَدَلٍ وَإِلَى غَيْرِ بَدَلٍ)، الْأَوَّلُ كَمَا فِي نَسْخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ
الْمَقْدِسِ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَسَيَأْتِي.

وَالثَّانِي: كَمَا فِي نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَجَّيْتُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾

[سورة المجادلة: ١٢].

(وَيَنْقَسِمُ النَّسْخُ إِلَى بَدَلٍ وَإِلَى غَيْرِ بَدَلٍ).

تَقْسِيمٌ آخَرٌ بِاعْتِبَارِ الْبَدَلِ.

(الْأَوَّلُ كَمَا فِي نَسْخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَسَيَأْتِي).

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ

شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤].

فَنَسَخَ التَّوَجُّهَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ.

(وَالثَّانِي: كَمَا فِي نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَجَّيْتُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ

صَدَقَةٌ﴾ [سورة المجادلة: ١٢].

وَقَدْ قَالَ بِهِ جُمْهُورُ الْأُصُولِيِّينَ.

نُسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ.



[النسخ إلى ما هو أغلظ]

(وإلى ما هو أغلظ) كَنَسَخِ التَّخْيِيرَ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَالْفِدْيَةِ إِلَى تَعْيِينِ الصَّوْمِ.
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

(وإلى ما هو أغلظ، كَنَسَخِ التَّخْيِيرَ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَالْفِدْيَةِ إِلَى تَعْيِينِ الصَّوْمِ.
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

لَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى صَوْمَ رَمَضَانَ جَعَلَهُ عَلَى التَّخْيِيرِ، مَنْ شَاءَ الصَّيَّامَ صَامَ،
وَمَنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَصُمْ، وَيُطْعِمُ فِدْيَةً عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤].

ثُمَّ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ إِلَى مَا هُوَ أَغْلَظُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ إِيْجَابُ الصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].



[النسخ إلى ما هو أخف]

(وَإِلَى مَا هُوَ أَخْفٌ) كَنَسَخَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال: ٦٥]، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال: ٦٦].

(وَإِلَى مَا هُوَ أَخْفٌ، كَنَسَخَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال: ٦٥]، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال: ٦٦].

أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ بِعَدَمِ الْفِرَارِ أَمَامَ الْكُفَّارِ حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَمَامَ عَشْرَةٍ مِنَ الْكُفَّارِ.
ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ هَذَا الْحُكْمَ، فَجَعَلَ اللَّهُ الْوَاحِدَ مَأْمُورًا بِأَنْ يَقِفَ أَمَامَ اثْنَيْنِ مِنَ الْكُفَّارِ.



[نسخ الكتاب بالكتاب]

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ)، كَمَا تَقَدَّمَ فِي آيَةِ الْعُدَّةِ وَآيَةِ الْمُصَابِرَةِ.

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي آيَةِ الْعُدَّةِ وَآيَةِ الْمُصَابِرَةِ).

فَنُسِخَتْ آيَةُ الْعُدَّةِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ بآيَةِ أُخْرَى يَأْمُرُ اللَّهُ فِيهَا الْمَرْأَةَ أَنْ تَمْكُثَ فِي عِدَّتِهَا
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٍ.
وَآيَةِ الْمُصَابِرَةِ السَّابِقَةِ.



[نسخ السنة بالكتاب]

(وَنَسَخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ)، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَسْخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ الثَّابِتِ
بِالسُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: ١٤٩].

(وَنَسَخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَسْخِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ الثَّابِتِ بِالسُّنَّةِ
الْفِعْلِيَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة
البقرة: ١٤٩].

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیہ وسلم صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلی الله علیہ وسلم يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ:
﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤] فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ .



[نسخ السنة بالسنة]

(وبالسنة) نَحْوُ: حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

(وبالسنة، نَحْوُ: حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»).

وَهُوَ ظَاهِرٌ.



[نسخ الكتاب بالسنة]

وَسَكَتَ عَنْ نَسْخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ وَقَدْ قِيلَ بِجَوَازِهِ وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]،
مَعَ حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».
وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُنْسَخُ الْمُتَوَاتِرُ بِالْأَحَادِ.
وَفِي نُسخَةٍ: (وَلَا يُجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ)، أَيْ بِخِلَافِ تَخْصِيصِهِ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ؛
لِأَنَّ التَّخْصِيصَ أَهْوَنُ مِنَ النِّسْخِ.

(وَسَكَتَ عَنْ نَسْخِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ وَقَدْ قِيلَ بِجَوَازِهِ وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]،
مَعَ حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».)
بِاعْتِبَارِ أَنَّ السُّنَّةَ وَحْيٌ، فَلَا إِشْكَالَ أَنْ تَنْسَخَ السُّنَّةُ الْقُرْآنَ.
(وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُنْسَخُ الْمُتَوَاتِرُ بِالْأَحَادِ).
سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
(وَفِي نُسخَةٍ: وَلَا يُجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، أَيْ بِخِلَافِ تَخْصِيصِهِ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ؛
لِأَنَّ التَّخْصِيصَ أَهْوَنُ مِنَ النِّسْخِ).
فَالْتَّخْصِيصُ جَائِزٌ، وَهَذَا مَرَّةً مَعْنَا فِي الْكَلَامِ عَنِ التَّخْصِيصِ.



[نسخ المتواتر بالآحاد]

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ كَالْقُرْآنِ بِالْآحَادِ؛
لِأَنَّهُ دُونُهُ فِي الْقُوَّةِ، وَالرَّاجِحُ جَوَازُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النِّسْخِ هُوَ الْحُكْمُ وَالِدَّلَالَةُ عَلَيْهِ
بِالْمُتَوَاتِرِ ظَنِّيَّةٌ كَالْآحَادِ.

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ كَالْقُرْآنِ بِالْآحَادِ؛
لِأَنَّهُ دُونُهُ فِي الْقُوَّةِ، وَالرَّاجِحُ جَوَازُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النِّسْخِ هُوَ الْحُكْمُ وَالِدَّلَالَةُ عَلَيْهِ
بِالْمُتَوَاتِرِ ظَنِّيَّةٌ كَالْآحَادِ).

فَنَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْمُتَوَاتِرِ جَائِزٌ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَكَذَا نَسْخُ الْآحَادِ بِالْآحَادِ، كَمَا
فِي حَدِيثِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

أَمَّا نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْآحَادِ جَرَى الْخِلَافُ فِيهِ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ بِجَوَازِهِ
اسْتِدْلَالًا بِآيَةِ الْوَصِيَّةِ السَّابِقَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ لَا يُمْكُنُ.
وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النِّسْخِ هُوَ الْحُكْمُ وَلَيْسَ النَّصُّ.



فصل في التعارض

(إِذَا تَعَارَضَ نُطْقَانِ .. فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَامِّينِ، أَوْ خَاصِّينِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِ).

(فصل في التعارض).

- التعارض لغة: هو التماثل.
- التعارض اصطلاحاً: تقابل الدليلين على وجه يفسد كل منهما دلالة الآخر.
- فائدة: تكلم الأصوليون عن التعارض؛ لدفع ما يتوهم أنه متعارض، وهو في الحقيقة غير متعارض.

(إِذَا تَعَارَضَ نُطْقَانِ .. فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَامِّينِ، أَوْ خَاصِّينِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِ).

- مسألة: في بيان شروط حصول التعارض بين الدليلين:
 - الشرط الأول: أن يكون المحل واحداً.
 - الشرط الثاني: أن يكون الزمان واحداً.
 - الشرط الثالث: أن يكون الدليلان متساويين في القوة.
 - الشرط الرابع: أن يكون الدليلان ظنيين.



[تعارض العامين]

(فَإِنْ كَانَا عَامِّينِ فَإِنْ أُمِّكْنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جَمْعٌ)، بِحَمْلِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حَالٍ.
مِثَالُهُ: حَدِيثُ «شَرُّ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ»، وَحَدِيثُ: «خَيْرُ
الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ»، فَحَمِلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مِنْ لَهُ الشَّهَادَةُ عَالِمًا
بِهَا، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا.
وَالثَّانِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ
يُسْأَلَهَا».

وَالْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ فِي حَدِيثٍ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ
يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا».

(فَإِنْ كَانَا عَامِّينِ فَإِنْ أُمِّكْنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جَمْعٌ، بِحَمْلِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حَالٍ).
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ.
مِثَالُهُ: حَدِيثُ «شَرُّ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ»، وَحَدِيثُ: «خَيْرُ
الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ»، فَحَمِلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مِنْ لَهُ الشَّهَادَةُ عَالِمًا
بِهَا، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا، وَالثَّانِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ
الشُّهُودِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»، وَالْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ فِي حَدِيثٍ: «خَيْرُكُمْ
قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا».)
وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى الَّذِي آدَاهَا لَا لَوَجْهَ اللَّهِ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ
آدَاهَا مُحْتَسِبًا.



(وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا .. يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ)، أَيِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ
مُرْجِعُ أَحَدِهِمَا.

مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ
تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء: ٢٣].
فَالْأَوَّلُ يُجُوزُ جَمْعُ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَالثَّانِي يُحْرَمُ ذَلِكَ، فَرُجِّحَ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ
أَحْوَطُ.

(وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا .. يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ)، أَيِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ
مُرْجِعُ أَحَدِهِمَا، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء: ٢٣]، فَالْأَوَّلُ يُجُوزُ جَمْعُ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ
الْيَمِينِ، وَالثَّانِي يُحْرَمُ ذَلِكَ، فَرُجِّحَ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ).
فَالَّتَّحْرِيمُ أَحْوَطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ التَّحْرِيمُ.



[نسخ المتقدم بالتأخر]

(فَإِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ فَيُنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ)، كَمَا فِي آيَتِي عُدَّةِ الْوَفَاةِ وَآيَتِي
الْمُصَابِرَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْأَرْبَعُ.

(فَإِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ فَيُنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ، كَمَا فِي آيَتِي عُدَّةِ الْوَفَاةِ وَآيَتِي
الْمُصَابِرَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْأَرْبَعُ).
فَيَتَرَجَّحُ عِنْدَنَا أَحَدُ النَّصِّينِ؛ لِأَنَّهُ نَاسَخٌ لِلْآخِرِ.



[تعارض الخاصين]

(وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَا خَاصِّينَ)، أَيِ فَإِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُجْمَعٌ؛ كَمَا فِي حَدِيثٍ: «أَنَّ

ﷺ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ»، وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

وَحَدِيثٍ: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَرَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا فِي التَّعْلِينِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا، فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الرَّشَّ فِي حَالِ التَّجْدِيدِ؛ لِمَا فِي بَعْضِ الطُّرُقِ: «إِنَّ هَذَا وُضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ».

وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ .. يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا إِلَى ظُهُورِ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا، مِثَالُهُ مَا جَاءَ: أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَجَاءَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». أَيِ الْوُطْءِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَمِنْ جُمْلَتِهِ الْوُطْءُ فِيمَا فَوْقَ الْإِزَارِ، فَتَعَارَضَا فِيهِ فَرَجَحَ بَعْضُهُمُ التَّحْرِيمَ اخْتِطَاطًا، وَبَعْضُهُمُ الْحِلَّ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْمَنْكُوحَةِ.

وَإِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ نُسِخَ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

فَالْأَصْلُ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّصِّينِ، كَمَا سَبَقَ فِي تَعَارُضِ الْعَامِّيَيْنِ.



[تعارض العام مع الخاص]

(وَأِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا .. فَيُخَصُّ الْعَامُّ بِالْخَاصِّ)، كَتَخْصِصِ
حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ» بِحَدِيثِهِمَا: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
صَدَقَّةٌ»، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَأِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا .. فَيُخَصُّ الْعَامُّ بِالْخَاصِّ)، كَتَخْصِصِ
حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ» بِحَدِيثِهِمَا: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
صَدَقَّةٌ»، كَمَا تَقَدَّمَ).

فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِتَخْصِصِ الْعَامِّ بِالْخَاصِّ.



(وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ .. فَيُخَصَّ عُمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ)، بَأَنْ يُمَكِّنَ ذَلِكَ، مِثَالُهُ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ» مَعَ حَدِيثِ ابْنِ مَاجَهَ وَغَيْرِهِ: «الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»

فَالأَوَّلُ خَاصٌّ بِالْقُلَّتَيْنِ عَامٌّ فِي الْمُتَغَيَّرِ وَغَيْرِهِ.
وَالثَّانِي خَاصٌّ فِي الْمُتَغَيَّرِ عَامٌّ فِي الْقُلَّتَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا.
فَخَصَّ عُمُومُ الْأَوَّلِ بِخُصُوصِ الثَّانِي حَتَّى يُحْكَمَ بِأَنَّ مَاءَ الْقُلَّتَيْنِ يَنْجُسُ بِالتَّغْيِيرِ.
وَخَصَّ عُمُومُ الثَّانِي بِخُصُوصِ الْأَوَّلِ حَتَّى يُحْكَمَ بِأَنَّ مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ يَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَخْصِيصُ عُمُومِ كُلِّ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ احْتِجَاجٌ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَهُمَا فِيمَا تَعَارَضَا فِيهِ مِثَالُهُ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَحَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ».

فَالأَوَّلُ عَامٌّ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ خَاصٌّ بِأَهْلِ الرَّدَّةِ.
وَالثَّانِي خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ عَامٌّ فِي الْحَرَبِيَّاتِ وَالْمُرْتَدَّاتِ فَتَعَارَضَا فِي الْمُرْتَدَّةِ هَلْ تُقْتَلُ أَمْ لَا؟ وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا تُقْتَلُ.



[تعريف الإجماع وبيان حجته]

(وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَى الْحَادِثَةِ)، فَلَا يُعْتَبَرُ وِفَاقُ الْعَوَامِّ

لَهُمْ.

(وَنَعْنِي بِالْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءَ)، فَلَا يُعْتَبَرُ وِفَاقُ الْأُصُولِيِّينَ لَهُمْ.

(وَنَعْنِي بِالْحَادِثَةِ: الْحَادِثَةُ الشَّرْعِيَّةُ)، لِأَنَّهَا حَلُّ نَظَرِ الْفُقَهَاءِ، بِخِلَافِ اللَّغَوِيَّةِ

مَثَلًا، فَإِنَّمَا يُجْمَعُ فِيهَا عُلَمَاءُ اللَّغَةِ.

• الْإِجْمَاعُ لُغَةً: هُوَ الْعَزْمُ وَالتَّصْمِيمُ.

• الْإِجْمَاعُ اصْطِلَاحًا: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَى الْحَادِثَةِ.

(وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَى الْحَادِثَةِ)، فَلَا يُعْتَبَرُ وِفَاقُ الْعَوَامِّ

لَهُمْ، وَنَعْنِي بِالْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءَ، فَلَا يُعْتَبَرُ وِفَاقُ الْأُصُولِيِّينَ لَهُمْ، وَنَعْنِي بِالْحَادِثَةِ:

الْحَادِثَةُ الشَّرْعِيَّةُ، لِأَنَّهَا حَلُّ نَظَرِ الْفُقَهَاءِ، بِخِلَافِ اللَّغَوِيَّةِ مَثَلًا، فَإِنَّمَا يُجْمَعُ فِيهَا عُلَمَاءُ

اللُّغَةِ).

فَلَوْ اتَّفَقَ الْأُصُولِيُّونَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّغَةِ مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا يُعَدُّ إِجْمَاعًا لُغَوِيًّا،

لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ.



[حجية الإجماع]

(وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها؛ لقوله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة») رواه
 الترمذي وغيره، (والشرع ورد بعصمة الأمة)؛ لهذا الحديث ونحوه.
 (والإجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده، (وفي أي عصر كان) من عصر
 الصحابة ومن بعدهم.

(وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها؛ لقوله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة») رواه
 الترمذي وغيره، والشرع ورد بعصمة الأمة؛ لهذا الحديث ونحوه.
 كذلك لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
 وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سورة البقرة: ١٤٣].
 (والإجماع حجة على العصر الثاني ومن بعده، وفي أي عصر كان) من عصر
 الصحابة ومن بعدهم).

فلا يختص الإجماع بزمان معين دون بقية الأزمنة.

• مسألة: الإجماع على قسمين:

- إجماع قطعي: هو ما يعلم وقوعه من الأمة بالضرورة، كالإجماع على
 وجوب الصلاة.
- إجماع ظني: هو ما يعلم بالتبعية والاستقراء.



[هل يشترط انقراض العصر في حجية الإجماع؟]

(وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي حُجِّيَّتِهِ (انْقِرَاضُ الْعَصْرِ)، بِأَنْ يَمُوتَ أَهْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ،
لِسُكُوتِ أدِلَّةِ الْحُجِّيَّةِ عَنْهُ.

وَقِيلَ يُشْتَرَطُ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَطْرَأَ لِبَعْضِهِمْ مَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ فَيَرْجِعَ عَنْهُ.
وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهِ.

(فَإِنْ قُلْنَا: انْقِرَاضُ الْعَصْرِ شَرْطٌ، فَيُعْتَبَرُ) فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ (قَوْلَ مَنْ وُلِدَ فِي
حَيَاتِهِمْ، وَتَفَقَّهَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ، وَلَهُمْ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ (أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ).

(وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حُجِّيَّتِهِ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ، بِأَنْ يَمُوتَ أَهْلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، لِسُكُوتِ
أدِلَّةِ الْحُجِّيَّةِ عَنْهُ).

بِأَنْ يَمُوتَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ ثُمَّ يَبْدَأُ الْاِخْتِجَاعُ بِهِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ،
وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْاِشْتِرَاطِ كَمَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ الْمَصْنُفُ وَجَمَاعَةٌ.

(وَقِيلَ يُشْتَرَطُ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَطْرَأَ لِبَعْضِهِمْ مَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ فَيَرْجِعَ عَنْهُ، وَأُجِيبَ
بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهِ).
وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ.

(فَإِنْ قُلْنَا: انْقِرَاضُ الْعَصْرِ شَرْطٌ، فَيُعْتَبَرُ، فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ قَوْلَ مَنْ وُلِدَ فِي
حَيَاتِهِمْ، وَتَفَقَّهَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ، وَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ).
فَيَجُوزُ لَهُمْ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ.



[الإجماع السكوتي]

(وَالْإِجْمَاعُ يَصِحُّ بِقَوْلِهِمْ، وَيَفْعَلِهِمْ)، كَأَن يَقُولُوا بِجَوَازِ شَيْءٍ أَوْ يَفْعَلُوهُ فَيَدُلُّ
فَعْلُهُمْ لَهُ عَلَى جَوَازِهِ لِعِصْمَتِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ.
(وَيَقُولُ الْبَعْضُ وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ وَانْتِشَارِ ذَلِكَ) الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ (وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ
عَنْهُ) وَيُسَمَّى ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ.

(وَالْإِجْمَاعُ يَصِحُّ بِقَوْلِهِمْ، وَيَفْعَلِهِمْ، كَأَن يَقُولُوا بِجَوَازِ شَيْءٍ أَوْ يَفْعَلُوهُ فَيَدُلُّ
فَعْلُهُمْ لَهُ عَلَى جَوَازِهِ لِعِصْمَتِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَقُولُ الْبَعْضُ وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ وَانْتِشَارِ ذَلِكَ
الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنْهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ).
فَسُكُوتُهُمْ هَذَا لِأَنَّ الْفِعْلَ مَشْرُوعٌ.



[حجية قول الصحابي]

(وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ) لِحَدِيثِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيُّهُمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، وَأُجِيبَ بِضَعْفِهِ.

(وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِحَدِيثِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيُّهُمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، وَأُجِيبَ بِضَعْفِهِ).
لِجَوَازِ الْخَطَأِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجْتَهِدِينَ.



[الأخبار]

[تعريف الخبر وأقسامه]

(وَأَمَّا الْأَخْبَارُ فَالْخَبَرُ: مَا يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ)؛ لِاخْتِيَالِهِ لَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
خَبَرٌ؛ كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا، وَأَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَقَدْ يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ أَوْ
كَذِبِهِ لِأَمْرِ خَارِجِيٍّ.

الْأَوَّلُ: كَخَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: كَقَوْلِكَ الضَّدَّانِ يَجْتَمِعَانِ.

- **الْخَبَرُ: مَا احْتَمَلَ الصِّدْقُ أَوْ الْكَذِبَ لِذَاتِهِ.**
 - **فَإِذَا قُلْتَ: سَقَطَ الْمَطَرُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَقَطَ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الْمَطَرُ قَدْ سَقَطَ فَإِنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ صَادِقًا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَسْقُطْ فَإِنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ كَاذِبًا.**
- (وَأَمَّا الْأَخْبَارُ فَالْخَبَرُ: مَا يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ، لِاخْتِيَالِهِ لَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ**
خَبَرٌ؛ كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا، وَأَنْ يَكُونَ كَذِبًا).
- اسْتَعْمَلَ الْوَاوَ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ أَوْ، وَذَلِكَ يُوْهِمُ اخْتِيَالَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مَعًا فِي**
نَفْسِ الْوَقْتِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(وَقَدْ يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ أَوْ كَذِبِهِ لِأَمْرِ خَارِجِيٍّ، الْأَوَّلُ: كَخَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى).

فَهَذَا نَقَطُ فِيهِ بِالصِّدْقِ.

(وَالثَّانِي: كَقَوْلِكَ الضَّدَّانِ يَجْتَمِعَانِ).

فَهَذَا نَقَطُ فِيهِ بِالْكَذِبِ.



فَلَوْ جَاءَ مُخْبِرٌ وَقَالَ الْثَلْجُ حَارٌّ؛ فَهَذَا يُحْكَمُ بِكَذِبِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّائِقَ تَشْهَدُ بِكَذِبِهِ.



[أقسام الخبر باعتبار السند]

(وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى: آحَادٍ، وَمُتَوَاتِرٍ، فَالْمُتَوَاتِرُ مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ: أَنْ يَرْوِيَ جَمَاعَةٌ لَا يَقَعُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الْكَذِبِ مِنْ مِثْلِهِمْ) وَهَكَذَا (إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَيَكُونُ فِي الْأَصْلِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَسَمَاعٍ، لَا عَنِ اجْتِهَادٍ)، كَالْإِخْبَارِ عَنْ مُشَاهَدَةِ مَكَّةَ أَوْ سَمَاعِ خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِ الْإِخْبَارِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، كَالْإِخْبَارِ الْفَلَاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ.

(وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى: آحَادٍ، وَمُتَوَاتِرٍ).

تَقْسِيمٌ لِلْأُصُولِيِّينَ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهِ إِيْنًا.

(فَالْمُتَوَاتِرُ مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ).

• التَّوَاتُرُ لُغَةً: التَّائِعُ.

• التَّوَاتُرُ اضْطِلَاحًا: مَا رَوَاهُ جَمْعٌ عَنْ جَمْعٍ بِحَيْثُ تُحِيلُ الْحَالَةُ أَنْ يَتَوَاطُؤَا عَلَى الْكَذِبِ.

(وَهُوَ: أَنْ يَرْوِيَ جَمَاعَةٌ لَا يَقَعُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الْكَذِبِ مِنْ مِثْلِهِمْ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَيَكُونُ فِي الْأَصْلِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَسَمَاعٍ، لَا عَنِ اجْتِهَادٍ).
أَيَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُ الَّذِينَ رَوَوْهُ الْحِسُّ.

(كَالْإِخْبَارِ عَنْ مُشَاهَدَةِ مَكَّةَ أَوْ سَمَاعِ خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِخِلَافِ الْإِخْبَارِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، كَالْإِخْبَارِ الْفَلَاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ).
مِثْلَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَكَّةَ، لِتَوْضِيحِ الْمَقَالِ.



الْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُتَوَاتِرًا فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ، وَإِذَا أَفَادَ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعَمَلَ.

- **تَنْبِيْهُ حَسَنٌ:** الْحَدِيثُ الْمُتَوَاتِرُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ، أَمَّا الْآحَادُ فَهُوَ الْأَكْثَرُ.



[خبر الأحاد وأقسامه]

(وَالْأَحَادُ) وَهُوَ مُقَابِلُ الْمُتَوَاتِرِ (هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ) لَاحْتِمَالِ الْخَطَأِ فِيهِ.

(وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُرْسَلٍ، وَمُسْنَدٍ، فَالْمُسْنَدُ: مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ)، بِأَنْ صَرَّحَ بِرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ.

(وَالْأَحَادُ وَهُوَ مُقَابِلُ الْمُتَوَاتِرِ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ) لَاحْتِمَالِ الْخَطَأِ فِيهِ.

- الْأَحَادُ لُغَةً: جَمْعُ أَحَدٍ، وَهُوَ الْوَاحِدُ.
- الْأَحَادُ اضْطِرَاحًا: هُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْمُتَوَاتِرِ.
- (وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُرْسَلٍ، وَمُسْنَدٍ، فَالْمُسْنَدُ: مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، بِأَنْ صَرَّحَ بِرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ).

تَقْسِيمٌ بِاعْتِبَارِ اتِّصَالِ السَّنَدِ.

- الْمُسْنَدُ: هُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ.
- الْمُرْسَلُ: هُوَ مَا سَقَطَ بَعْضُ رَوَاتِهِ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ.



[تعريف المرسل وحجيته]

(وَالْمُرْسَلُ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ)، بِأَنْ أُسْقِطَ بَعْضُ رُؤَاتِهِ.

(فَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَايِلِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ)؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ

مَجْرُوحًا (إِلَّا مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) مِنَ التَّابِعِينَ، أُسْقِطَ الصَّحَابِيُّ وَعَزَاهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ،

فَهِىَ حُجَّةٌ (فَإِنَّمَا فُتِّشَتْ) أَيِ فَتَشَ عَنْهَا (فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ)، أَيِ رَوَاهَا لَهُ الصَّحَابِيُّ الَّذِي

أُسْقِطَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي الْغَالِبِ صَهِرُهُ أَبُو زَوْجَتِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أَمَّا مَرَايِلُ الصَّحَابَةِ بِأَنْ يَرْوِيَ صَحَابِيٌّ عَنْ صَحَابِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُسْقِطُ

الثَّانِي، فَحُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُذُولٌ.

(وَالْمُرْسَلُ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ، بِأَنْ أُسْقِطَ بَعْضُ رُؤَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَايِلِ

غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ مَجْرُوحًا إِلَّا مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ، مِنَ التَّابِعِينَ، أُسْقِطَ الصَّحَابِيُّ وَعَزَاهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَهِىَ حُجَّةٌ فَإِنَّمَا فُتِّشَتْ أَيِ فَتَشَ

عَنْهَا فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ، أَيِ رَوَاهَا لَهُ الصَّحَابِيُّ الَّذِي أُسْقِطَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي الْغَالِبِ

صَهِرُهُ أَبُو زَوْجَتِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه).

سَعِيدٌ أَعْلَمُ التَّابِعِينَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

(أَمَّا مَرَايِلُ الصَّحَابَةِ بِأَنْ يَرْوِيَ صَحَابِيٌّ عَنْ صَحَابِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُسْقِطُ

الثَّانِي، فَحُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُذُولٌ).

فَمَرَايِلُ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.



[الإسناد المعنعن]

(وَالْعَنْعَنَةُ) بِأَنْ يُقَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ .. إِلَى آخِرِهِ (تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْنَادِ)، أَيْ عَلَى حُكْمِهِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ بِهَا فِي حُكْمِ الْمُسْنَدِ، لَا الْمُرْسَلِ؛ لِاتِّصَالِ سَنَدِهِ فِي الظَّاهِرِ.

(وَالْعَنْعَنَةُ) بِأَنْ يُقَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ .. إِلَى آخِرِهِ تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْنَادِ، أَيْ عَلَى حُكْمِهِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ بِهَا فِي حُكْمِ الْمُسْنَدِ، لَا الْمُرْسَلِ؛ لِاتِّصَالِ سَنَدِهِ فِي الظَّاهِرِ).

- الْحَدِيثُ الْمُعْنَعَنُ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ الرَّاوي فِي سَنَدِهِ قَالَ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ.
- الْمُعْنَعَنُ اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ عَنَعَ.
- حُكْمُهُ: الْإِسْنَادُ، إِذَا لَمْ يُعْرَفْ رَجُلٌ فِي إِسْنَادِهِ بِالتَّدْلِيلِ.



[ألفاظ الرواية عند غير الصحابي]

(وَإِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ) وَغَيْرُهُ يَسْمَعُهُ (يَجُوزُ لِلرَّائِي أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي، وَإِنْ قَرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ: أَخْبَرَنِي. وَلَا يَقُولُ حَدَّثَنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ حَدَّثَنِي، وَعَلَيْهِ عُرْفُ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِعْلَامُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الشَّيْخِ. (وَإِنْ أَجَازَهُ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ رُوَايَةٍ فَيَقُولُ الرَّائِي: أَجَازَنِي، أَوْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً).

(وَإِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ، وَغَيْرُهُ يَسْمَعُهُ يَجُوزُ لِلرَّائِي أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي). وَهَذِهِ أَرْفَعُ طُرُقَ تَحْمُلِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ. (وَإِنْ قَرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ: أَخْبَرَنِي. وَلَا يَقُولُ حَدَّثَنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ حَدَّثَنِي، وَعَلَيْهِ عُرْفُ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِعْلَامُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الشَّيْخِ).

وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى بِالْعَرْضِ، فَيَقُولُ أَخْبَرَنِي وَلَا يَقُولُ حَدَّثَنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ. (وَإِنْ أَجَازَهُ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ رُوَايَةٍ فَيَقُولُ الرَّائِي: أَجَازَنِي، أَوْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً). وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِجَوَازِ الْإِجَازَةِ.



[القياس]

[تعريف القياس]

(وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ: رَدُّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ بِعِلَّةٍ تَجْمَعُهُمَا فِي الْحُكْمِ)،
كَقِيَاسِ الْأَرَزِّ عَلَى الْبُرِّ فِي الرِّبَا بِجَامِعِ الطُّعْمِ.

الْقِيَاسُ هُوَ الْأَصْلُ الرَّابِعُ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَمَرْتَبَتُهُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْأَدِلَّةِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَّقَدِّمَةِ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِحُجَّتِهِ كَالِإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَلَا حُجَّةَ فِي الْقِيَاسِ إِذَا خَالَفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا، وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ الْقِيَاسُ الْفَاسِدُ الْأَعْتَبَارِ، فَلِذَا أَخَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ، وَعَامَّةُ السَّلَفِ عَلَى الْاِخْتِجَاجِ بِالْقِيَاسِ، خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى دَرَجَتِهِمْ مِمَّنْ شَدَّ وَأَنْكَرَ الْقِيَاسَ، فَخَالَفَ بِذَلِكَ الْمَعْقُولَ وَالْمَنْقُولَ.

- **الْقِيَاسُ فِي اللُّغَةِ:** التَّقْدِيرُ وَالْمُسَاوَاةُ.
- **الْقِيَاسُ فِي الْأَصْطِلَاحِ:** إِنْحَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ فِي الْحُكْمِ لِعِلَّةٍ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.
- **أَرْكَانُ الْقِيَاسِ:**

- الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْفَرْعُ، وَهُوَ مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمَطْلُوبِ إِثْبَاتُهُ فِيهِ.
- الرُّكْنُ الثَّانِي: الْأَصْلُ، وَهِيَ الصُّورَةُ الْمَنْصُوصُ عَلَى حُكْمِهَا.
- الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمُرَادُ إِثْبَاتُهُ.
- الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ، وَهِيَ وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ يُشْرَعُ الْحُكْمُ بِوُجُودِهِ.



[أقسام القياس]

(وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: إِلَى قِيَاسٍ عِلَّةٍ، وَقِيَاسٍ دَلَالَةٍ، وَقِيَاسٍ شَبْهِهِ).

[قياس العلة]

(فَقِيَاسُ الْعِلَّةِ: مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، بِحَيْثُ لَا يَحْسُنُ عَقْلًا تَخَلُّفُهُ عَنْهَا، كَقِيَاسِ الضَّرْبِ عَلَى التَّأْفِيفِ لِلْوَالِدَيْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِعِلَّةِ الْإِيذَاءِ).

(وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: إِلَى قِيَاسٍ عِلَّةٍ، وَقِيَاسٍ دَلَالَةٍ، وَقِيَاسٍ شَبْهِهِ).

وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ.

(فَقِيَاسُ الْعِلَّةِ: مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، بِحَيْثُ لَا يَحْسُنُ عَقْلًا تَخَلُّفُهُ عَنْهَا، كَقِيَاسِ الضَّرْبِ عَلَى التَّأْفِيفِ لِلْوَالِدَيْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِعِلَّةِ الْإِيذَاءِ).

إِذَا نَهَى رَبُّنَا أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ لَوَالِدَيْهِ (أَف)، الَّتِي هِيَ أَدْنَى كَلِمَاتِ التَّصَبُّرِ، فَمِنْ بَابٍ أَوْلَى لَا يَجُوزُ ضَرْبُهُمَا؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ أَشَدُّ مِنَ التَّأْفِيفِ.



[قياس الدلالة]

(وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ: هُوَ الاستِدْلَالُ بِأَحَدِ النَّظِيرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ دَالَّةً عَلَى الْحُكْمِ، وَلَا تَكُونَ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ)، كَقِيَاسِ مَالِ الصَّبِيِّ عَلَى مَالِ الْبَالِغِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ بِجَمَاعِ أَنَّهُ مَالٌ نَامٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لَا تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ كَمَا قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ.

(وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ: هُوَ الاستِدْلَالُ بِأَحَدِ النَّظِيرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ دَالَّةً عَلَى الْحُكْمِ، وَلَا تَكُونَ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، كَقِيَاسِ مَالِ الصَّبِيِّ عَلَى مَالِ الْبَالِغِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ بِجَمَاعِ أَنَّهُ مَالٌ نَامٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لَا تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ كَمَا قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ).

فَلَا نَجِدُ بِذَلِكَ عِلَّةً مُحَدَّدَةً، فَالْعِلَّةُ فِي قِيَاسِ الدَّلَالَةِ لَيْسَتْ مُوجِبَةً، وَإِنَّمَا دَالَّةٌ عَلَى الْحُكْمِ.



[قياس الشبه]

(وَقِيَاسُ الشَّبَه: هُوَ الْفَرْعُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ فَيُلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهًا)، كَمَا فِي الْعَبْدِ إِذَا أُتْلِفَ فَإِنَّهُ مُتَرَدَّدٌ فِي الضَّمَانِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ الْحُرِّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ آدَمِيٌّ، وَبَيْنَ الْبَهِيمَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَالٌ، وَهُوَ بِالْمَالِ أَكْثَرُ شَبَهًا مِنَ الْحُرِّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيُورَثُ وَيُوقَفُ وَتُضْمَنُ أَجْرَاؤُهُ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ.

(وَقِيَاسُ الشَّبَه: هُوَ الْفَرْعُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ فَيُلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهًا، كَمَا فِي الْعَبْدِ إِذَا أُتْلِفَ فَإِنَّهُ مُتَرَدَّدٌ فِي الضَّمَانِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ الْحُرِّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ آدَمِيٌّ، وَبَيْنَ الْبَهِيمَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَالٌ، وَهُوَ بِالْمَالِ أَكْثَرُ شَبَهًا مِنَ الْحُرِّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيُورَثُ وَيُوقَفُ وَتُضْمَنُ أَجْرَاؤُهُ بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ).

فَبِأَيِّ الْأَصْلَيْنِ كَانَ أَشْبَهَ يُلْحَقُ، كَمَا مَثَلُ الْمُصَنَّفِ بِالْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ إِذَا جَنَى عَلَيْهِ حُرٌّ فَقَتَلَهُ.



[بعض شروط الفرع والأصل]

(وَمِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ: أَنْ يَكُونَ مُنَاسِباً لِلأَصْلِ)، فِيمَا يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَهُمَا لِلْحُكْمِ، أَيْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِمُنَاسِبٍ لِلْحُكْمِ.

(وَمِنْ شَرْطِ الأَصْلِ: أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً بِدَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ)، لِيَكُونَ الْقِيَاسُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَصْمٌ .. فَالشَّرْطُ ثُبُوتُ حُكْمِ الأَصْلِ بِدَلِيلٍ يَقُولُ بِهِ الْقَائِسُ.

(وَمِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ: أَنْ يَكُونَ مُنَاسِباً لِلأَصْلِ، فِيمَا يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَهُمَا لِلْحُكْمِ، أَيْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِمُنَاسِبٍ لِلْحُكْمِ).

الْمُرَادُ بِالْمُنَاسِبَةِ هُنَا: الْمُنَاسِبَةُ فِي الْعِلَّةِ، بِأَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الَّتِي عُلِقَ بِهَا الْحُكْمُ مُنَاسِبَةً لِكُلِّ مِنَ الأَصْلِ وَالْفَرْعِ.

اقتصر المصنف على واحد من الشرطين؛ لأنَّ المتنَّ مختصرٌ، وَلَا تَتَنَاسَبُ مَعَهُ الإِطَالَةُ، وَمِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ الَّتِي أَهْمَلَهَا الْمُصَنِّفُ: لَا بُدَّ مِنْ تَوْفُرِ تَمَامِ الْعِلَّةِ فِيهِ، وَأَلَّا يَقُومَ خَبَرُ الْوَاحِدِ عَلَى خِلَافِهِ وَإِلَّا بَطَلَ.

(وَمِنْ شَرْطِ الأَصْلِ: أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً بِدَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، لِيَكُونَ الْقِيَاسُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ خَصْمٌ .. فَالشَّرْطُ ثُبُوتُ حُكْمِ الأَصْلِ بِدَلِيلٍ يَقُولُ بِهِ الْقَائِسُ).

لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِلْحَاقُ.



[بعض شروط العلة وحكم الأصل]

(وَمِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ: أَنْ تَطْرُدَ فِي مَعْلُولَاتِهَا فَلَا تَنْتَقِضُ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى)، فَمَتَى انْتَقَضَتْ لَفْظًا بِأَنْ صَدَقَتْ الْأَوْصَافُ الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنْهَا فِي صُورَةٍ بِدُونِ الْحُكْمِ. أَوْ مَعْنَى بِأَنْ وُجِدَ الْمَعْنَى الْمُعْلَلُ بِهِ فِي صُورَةٍ بِدُونِ الْحُكْمِ .. فَسَدَ الْقِيَاسُ. الْأَوَّلُ: كَأَن يُقَالَ فِي الْقَتْلِ بِمُثَقِّلٍ أَنَّهُ قَتْلُ عَمِدٍ عُدْوَانٍ، فَيَجِبُ بِهِ الْقَصَاصُ، كَالْقَتْلِ بِالْمُحَدَّدِ، فَيَنْتَقِضُ ذَلِكَ بِقَتْلِ الْوَالِدِ وَلَدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِهِ قَصَاصٌ. وَالثَّانِي: كَأَن يُقَالَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْمَوَاشِي؛ لِدَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ، فَيُقَالُ: يَنْتَقِضُ ذَلِكَ بِوُجُودِهِ فِي الْجَوَاهِرِ وَلَا زَكَاةَ فِيهَا.

الانْتِقَاضُ مَعْنَى: بِأَنْ يُوجَدَ الْمَعْنَى الَّذِي عُلِّلَ بِهِ فِي صُورَةٍ دُونَ وُجُودِ الْحُكْمِ، كَأَن يُقَالَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْمَوَاشِي لِدَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ، فَالْعِلَّةُ مُنْتَقِضَةٌ.



[من شرط الحكم]

(وَمِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي النَّفْيِ، وَالْإِثْبَاتِ)، أَيْ تَابِعًا لَهَا، فِي ذَلِكَ، إِنْ وُجِدَتْ وَجِدَ، وَإِنْ انْتَفَتْ انْتَفَى.

(وَالْعِلَّةُ: هِيَ الْجَالِبَةُ لِلْحُكْمِ)، بِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ.

(وَالْحُكْمُ: هُوَ الْمَجْلُوبُ لِلْعِلَّةِ؛ لِمَا ذُكِرَ.

(وَمِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي النَّفْيِ، وَالْإِثْبَاتِ، أَيْ تَابِعًا لَهَا، فِي ذَلِكَ، إِنْ وُجِدَتْ وَجِدَ، وَإِنْ انْتَفَتْ انْتَفَى).

فَلَا بُدَّ لِلْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْعِلَّةِ.

(وَالْعِلَّةُ: هِيَ الْجَالِبَةُ لِلْحُكْمِ، بِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ).

أَيُّ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ لِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ.

(وَالْحُكْمُ: هُوَ الْمَجْلُوبُ لِلْعِلَّةِ؛ لِمَا ذُكِرَ).

أَيُّ هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَصِحُّ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْعِلَّةِ.



[الأصل في الأشياء]

(وَأَمَّا الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ فَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ)، بَعْدَ الْبُعْثَةِ (عَلَى الْحَظَرِ)، أَيْ عَلَى صِفَةِ هِيَ الْحَظَرُ، (إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ يُسْتَمْسَكُ بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْحَظَرُ).

(وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ بِضِدِّهِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ)، بَعْدَ الْبُعْثَةِ أَنَّهَا (عَلَى الْإِبَاحَةِ، إِلَّا مَا حَظَرَهُ الشَّرْعُ).

وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَضَارَّ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَالْمَنَافِعَ عَلَى الْحِلِّ. أَمَّا قَبْلَ الْبُعْثَةِ: فَلَا حُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِأَحَدٍ؛ لِإِنْتِفَاءِ الرَّسُولِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ.

- **الْحَظَرُ:** مَا خُذَ مِنْ حَظَرِ شَيْءٍ أَيْ مَنَعَهُ.
- **الْإِبَاحَةُ:** هِيَ الْإِجَازَةُ، يُقَالُ أَبَاحَ الشَّيْءَ أَيْ أَجَازَهُ.
- **مَسْأَلَةٌ:** اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَصْلِ فِي الْأَشْيَاءِ عَلَى أَقْوَالٍ:
 - **الْقَوْلُ الْأَوَّلُ:** أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ التَّحْرِيمُ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْفِعْلَ تَصَرَّفَ فِي مُلْكِ اللَّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، إِذِ الْعَالَمُ أَعْيَانُهُ وَمَنَافِعُهُ مُلْكًا لِلَّهِ تَعَالَى.
 - **الْقَوْلُ الثَّانِي:** أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ، فَالْحِلُّ ثَابِتٌ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْعَبْدَ وَمَا يَنْتَفِعُ بِهِ، فَلَوْ لَمْ يُحِمْ لَهُ كَانَ خَلْقُهَا عَبَثًا خَالِيًا عَنِ الْحِكْمَةِ.
 - **الْقَوْلُ الثَّالِثُ:** تَوَقَّفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ.



- **الْقَوْلُ الرَّابِعُ:** إِذَا كَانَتْ الْأَشْيَاءُ نَافِعَةً فَلَأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، وَإِنْ كَانَتْ ضَارَّةً فَلَأَصْلُ الْمَنْعِ وَالْحَظَرِ، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ الْمُؤَلِّفُ.



[الاستصحاب]

(وَمَعْنَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ) الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي (أَنْ يُسْتَصْحَبَ الْأَصْلُ) أَيِ الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ (عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ)، بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ الْمُجْتَهِدُ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ، كَأَنْ لَمْ يَجِدْ دَلِيلًا عَلَى وُجُوبِ صَوْمٍ رَجَبٍ، فَيَقُولُ لَا يَجِبُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، أَيِ الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ حُجَّةٌ جَزْمًا.

أَمَّا الْاسْتِصْحَابُ الْمَشْهُورُ، الَّذِي هُوَ ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي لِثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ فَحُجَّةٌ عِنْدَنَا دُونَ الْحَقِيقَةِ، فَلَا زَكَاةَ عِنْدَنَا فِي عَشْرِينَ دِينَارًا نَاقِصَةً تَرْوِجُ رَوَاجَ الْكَامِلَةِ بِالْاسْتِصْحَابِ.

- الْاسْتِصْحَابُ لُغَةً: طَلَبُ الصَّحْبَةِ، وَيُرَادُ بِهِ التَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ نَاقِلٌ مُطْلَقًا.
- الْاسْتِصْحَابُ فِي الْأَصْطِلَاحِ بَأْيٍ عَلَى مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ:
 - الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الْعَقْلِ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.
 - الْمَعْنَى الثَّانِي: ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي لِثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ.
 - الْمَعْنَى الثَّالِثُ: اسْتِصْحَابُ الْإِجْمَاعِ فِي حَلِّ النَّزَاعِ.



[ترتيب الأدلة وال ترجيح بينها]

(وَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَيَقْدَمُ الْجَلِيُّ مِنْهَا عَلَى الْخَفِيِّ)، وَذَلِكَ كَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ فَيَقْدَمُ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ عَلَى مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ.

(وَالْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى الْمُوجِبِ لِلظَّنِّ)، وَذَلِكَ كَالْمُتَوَاتِرِ وَالْأَحَادِ فَيَقْدَمُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَامًّا فَيُخَصُّ بِالثَّانِي كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ. (وَالنُّطْقُ) مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ (عَلَى الْقِيَاسِ)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النُّطْقُ عَامًّا، فَيُخَصُّ بِالْقِيَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَالْقِيَاسُ الْجَلِيُّ عَلَى الْخَفِيِّ)، وَذَلِكَ كَقِيَاسِ الْعِلَّةِ عَلَى قِيَاسِ الشَّبَهِ، (فَإِنْ وَجَدَ فِي النُّطْقِ) مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ (مَا يُغَيِّرُ الْأَصْلَ)، أَيِ الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْ اسْتِصْحَابِهِ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ .. فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِالنُّطْقِ، (وَالْإِلَّا) أَيِ: لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ (فَيُسْتَصْحَبُ الْحَالُ) أَيِ: الْعَدَمُ الْأَصْلِيُّ؛ أَيِ: يُعْمَلُ بِهِ.

(وَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَيَقْدَمُ الْجَلِيُّ مِنْهَا عَلَى الْخَفِيِّ)، وَذَلِكَ كَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ فَيَقْدَمُ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ عَلَى مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ).

جليّ وخفيّ من حيث الدلالة، فالجليّ هو واضح الدلالة، والخفيّ عكسه. فالمتفق على دلالته يقدم على المختلف فيه. ويقدم الحقيقي على المجازي؛ لأنه هو الأصل.

(وَالْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى الْمُوجِبِ لِلظَّنِّ)، وَذَلِكَ كَالْمُتَوَاتِرِ وَالْأَحَادِ فَيَقْدَمُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَامًّا فَيُخَصُّ بِالثَّانِي كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ).



قَصَدَ رَحْمَهُ اللهُ تَقْدِيمُ الْقَطْعِيِّ فِي الْوُرُودِ عَلَى الظَّنِّيِّ فِي الْوُرُودِ.

• **مَسْأَلَةٌ:** مَرَاتِبُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ :

- **الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى:** دَلِيلُ قَطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ، وَقَطْعِيٍّ الثُّبُوتِ.
- **الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ:** دَلِيلُ قَطْعِيٍّ الثُّبُوتِ ظَنِّيٍّ الدَّلَالَةِ.
- **الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ:** دَلِيلُ ظَنِّيٍّ الثُّبُوتِ قَطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ.
- **الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ:** دَلِيلُ ظَنِّيٍّ الثُّبُوتِ ظَنِّيٍّ الدَّلَالَةِ.

(وَالنُّطْقُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ عَلَى الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النُّطْقُ عَامًّا، فَيَحْصُصُ بِالْقِيَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ).

النُّطْقُ هُوَ الْوَحْيُ، فَلَوْ تَعَارَضَ مَعَ الْقِيَاسِ فَلَا قِيَاسَ فِي مَعْرَضِ النَّصِّ.

(وَالْقِيَاسُ الْجَبَلِيُّ عَلَى الْحَفِيِّ، وَذَلِكَ كَقِيَاسِ الْعِلَّةِ عَلَى قِيَاسِ الشَّبَهِ).

- **الْقِيَاسُ الْجَبَلِيُّ:** هُوَ مَا كَانَ احْتِمَالُ الْفَارِقِ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ضَعِيفًا.
- كَقِيَاسِ الْأَوَّلَوِيَّةِ الَّذِي مَرَّ.

(فَإِنْ وُجِدَ فِي النُّطْقِ، مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، مَا يُغَيِّرُ الْأَصْلَ، أَيْ الْعَدَمَ الْأَصْلِيَّ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْ اسْتِصْحَابِهِ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ .. فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِالنُّطْقِ، وَإِلَّا أَيْ: لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فَيُسْتَصْحَبُ الْحَالُ أَيْ: الْعَدَمُ الْأَصْلِيُّ؛ أَيْ: يُعْمَلُ بِهِ).

فَلَوْ وَجَدْنَا فِي النُّطْقِ مَا يُغَيِّرُ الْعَدَمَ الْأَصْلِيَّ فَيُعْمَلُ بِالنُّطْقِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْإِسْتِصْحَابِ يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ النُّطْقِ، وَإِنْ لَمْ نَجِدْ نُطْقًا فَيُسْتَصْحَبُ الْحَالُ، كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ.



[شروط المفتي أو المجتهد]

(وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي)، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ: (أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ أَصْلًا وَفَرَعًا، خِلَافًا وَمَذْهَبًا)، أَيِّ بِمَسَائِلِ الْفِقْهِ، وَقَوَاعِدِهِ وَفُرُوعِهِ، وَبِمَا فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ، لِيَذْهَبَ إِلَى قَوْلٍ مِنْهُ وَلَا يُخَالِفَهُ، بِأَنْ يُحْدِثَ قَوْلًا آخَرَ؛ لِاسْتِلْزَامِ اتِّفَاقٍ مِنْ قَبْلِهِ بِعَدَمِ ذَهَابِهِمْ إِلَيْهِ عَلَى نَفْيِهِ.

(وَأَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْآلَةِ فِي الاجْتِهَادِ، عَارِفًا بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ) الرَّائِزِينَ لِلْأَخْبَارِ؛ لِيَأْخُذَ بِرِوَايَةِ الْمَقْبُولِ مِنْهُمْ دُونَ الْمَجْرُوحِ.

(وَتَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ، وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا)؛ لِيُؤَافِقَ ذَلِكَ فِي اجْتِهَادِهِ وَلَا يُخَالِفَهُ.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ (عَارِفًا ..) إِلَى آخِرِهِ مِنْ جُمْلَةِ آلَةِ الْاجْتِهَادِ.
وَمِنْهَا: مَعْرِفَتُهُ بِقَوَاعِدِ الْأُصُولِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

• **الْمُفْتِي:** هُوَ الْمُخْبِرُ بِحُكْمِ اللَّهِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ هُوَ الْمُتِمَكِّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ شَرْعًا بِدَلِيلٍ مَعَ حِفْظِهِ لِأَكْثَرِ الْفِقْهِ.
(وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ).

فَسَّرَ الْمُفْتِي بِالْمُجْتَهِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْتِي إِلَّا الْمُجْتَهِدُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.
(أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ أَصْلًا وَفَرَعًا).



فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ، وَمَسَائِلِ الْفِقْهِ الْمَنْصُوصَةِ وَالْمُسْتَنْبَطَةِ
مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

(خِلَافًا وَمَذْهَبًا).

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَحْكَامِ الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ، حَتَّى لَا
يُفْتِيَ بِمَا يَخْرِقُ الْإِجْمَاعَ.

(أَيُّ بِمَسَائِلِ الْفِقْهِ، وَقَوَاعِيدِهِ وَفُرُوعِهِ، وَبِمَا فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ، لِيَذْهَبَ إِلَى قَوْلٍ
مِنْهُ وَلَا يُخَالِفَهُ، بِأَنْ يُجَدِّثَ قَوْلًا آخَرَ؛ لِاسْتِئْزَامِ اتِّفَاقٍ مِنْ قَبْلِهِ بِعَدَمِ ذَهَابِهِمْ إِلَيْهِ عَلَى نَفْيِهِ).
كَمَا مَرَّ.

(وَأَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْأَلَةِ فِي الْأَجْنَهَادِ، عَارِفًا بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ
النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، الرَّاوِيْنَ لِلْأَخْبَارِ؛ لِيَأْخُذَ بِرِوَايَةِ الْمَقْبُولِ مِنْهُمْ دُونَ
الْمَجْرُوحِ).

النَّحْوُ، هُوَ قَوَاعِدُ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ مِنَ التَّرْكِيبِ وَالْإِعْرَابِ
وَالْبِنَاءِ.

وَاللُّغَةُ، أَلْفَاظُ مُفْرَدَةٌ يُقْصَدُ بِهَا مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةُ وَالْمَجَازِيَّةُ، مَعَ تَمْيِيزِ تِلْكَ
الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي عَنْ بَعْضِهَا الْبَعْضِ.

مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ، أَيُّ رِوَاةِ الْأَحَادِيثِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ حَالَهُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَضَعْفٍ،
وَكَذَا يَعْرِفُ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ؛ لِيَأْخُذَ بِرِوَايَةِ الْمَقْبُولِ مِنْهَا دُونَ الْمَجْرُوحِ.



فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِكَيْفِيَّةِ النَّظَرِ فِي اسْتِفَادَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالْقِيَاسِ وَبِغَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ حَتَّى يَسْتَطِيعَ أَنْ يَصِلَ إِلَى حُكْمِ الْمَجْهُولِ مِنْ خِلَالِ الْمَعْلُومِ.

(وَتَفْسِيرُ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ، وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا؛ لِيُوَافِقَ ذَلِكَ فِي اجْتِهَادِهِ وَلَا يُخَالَفَهُ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ (عَارِفًا ..) إِلَى آخِرِهِ مِنْ جُمْلَةِ آلَةِ الْاجْتِهَادِ، وَمِنْهَا: مَعْرِفَتُهُ بِقَوَاعِدِ الْأُصُولِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ).

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا آيَاتِ الْأَحْكَامِ، عَارِفًا بِالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهَا اجْتِهَادَهُ.



[شروط المستفتي]

(وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتِي: أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّقْلِيدِ فَيُقَلَّدُ الْمُفْتِي فِي الْفُتْيَا)، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّخْصُ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ بَأَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ كَمَا قَالَ: (وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ (أَنْ يُقَلَّدَ)؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ).

(وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتِي: أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّقْلِيدِ فَيُقَلَّدُ الْمُفْتِي فِي الْفُتْيَا)، وَهُمْ خِلَافُ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ. فَالْجَاهِلُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ كُلِّ أَحَدٍ. يَجُوزُ لِلْمُقَلَّدِ التَّقْلِيدُ فِي الْفَتَوَى لَا الْعَمَلِ. الْمَرَاتِبُ إِمَّا اجْتِهَادٌ وَإِمَّا تَقْلِيدٌ، أَمَّا الْمُتَّبِعُ هُوَ مَدْرَجَةٌ مِنْ مَدَارِجِ الْاجْتِهَادِ. (فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّخْصُ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ بَأَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ كَمَا قَالَ: وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ أَنْ يُقَلَّدَ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ). اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُقَلَّدَ لَا يُقَلَّدُ غَيْرَهُ فِي حُكْمٍ قَدْ اجْتَهَدَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي الْحُكْمِ فِيهِ تَفْصِيلٌ:

- بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ بِالْحُرْمَةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَقَوْلُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَرَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.
- وَبَعْضُهُمْ قَالَ بِالْجَوَازِ، وَحُكْمِي هَذَا عَنْ أَحْمَدَ وَالثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ.
- وَبَعْضُهُمْ قَالَ بِجَوَازِ التَّقْلِيدِ فِيمَا يُخْصُّهُ هُوَ.



[تعريف التقليد]

(والتقليد: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلا حُجَّةٍ يَذْكُرُهَا، فَعَلَى هَذَا قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) فِيما يَذْكُرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ (يُسَمَّى تَقْلِيدًا).

(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ)، أَيْ لَا تَعْلَمُ مَأْخَذَهُ فِي ذَلِكَ.

(فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ)، بِأَنْ يَجْتَهِدَ (فَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا)؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَنِ اجْتِهَادٍ.

وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ عَنْ وَحْيٍ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم: ٤، ٣]، فَلَا يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا؛ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى الْوَحْيِ.

• التَّقْلِيدُ لُغَةً: جَعَلَ الشَّيْءَ فِي الْعُنُقِ، وَمِنْهُ الْقِلَادَةُ.

• التَّقْلِيدُ اصْطِلَاحًا: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِلا ذِكْرِ دَلِيلِ الْحُكْمِ.

(والتقليد: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلا حُجَّةٍ يَذْكُرُهَا، فَعَلَى هَذَا قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) فِيما يَذْكُرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ يُسَمَّى تَقْلِيدًا).

لِأَنَّ النَّبِيَّ إِذَا ذَكَرَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ أَخَذَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ وَعَمِلُوا بِهِ.

(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ، أَيْ لَا تَعْلَمُ مَأْخَذَهُ فِي ذَلِكَ).

وَإِنَّمَا أَخَذَ بِهِ دُونَ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَنَدَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْحُكْمِ.



(فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ، بِأَنْ يَجْتَهِدَ فَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَنِ اجْتِهَادٍ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ عَنْ وَحْيٍ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم: ٤٠٣]، فَلَا يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا؛ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى الْوَحْيِ).

فَلَوْ قُلْنَا بِاجْتِهَادِ النَّبِيِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ يَقِيسُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، فَقَبُولُ قَوْلِهِ يُعْتَبَرُ تَقْلِيدًا، وَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ اجْتِهَادِهِ، وَكُلُّ مَا صَدَرَ عَنْهُ وَحْيٌ، فَلَا يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا.

• **تَنْبِيْه:** مَنْ نَفَى اجْتِهَادَ النَّبِيِّ هُوَ يَنْفِي الْقِيَاسَ أَصْلًا كَابْنِ حَزْمٍ وَالْجُبَّائِي وَابْنِهِ.



[الاجتهاد]

[تعريف الاجتهاد ومسألة تصويب المجتهد]

(وَأَمَّا الاجْتِهَادُ فَهُوَ: بَذْلُ الْوُسْعِ فِي بُلُوغِ الْغَرَضِ)، الْمَقْصُودُ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ.

(فَالْمُجْتَهِدُ إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَلَةِ فِي الْاجْتِهَادِ) كَمَا تَقَدَّمَ (فَإِنْ اجْتَهِدَ فِي الْفُرُوعِ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ)؛ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِصَابَتِهِ.

(وَإِنْ اجْتَهِدَ فِيهَا وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) وَاحِدٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَسَيَأْتِي دَلِيلُ ذَلِكَ.
(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَقِّهِ وَحَقُّ مُقَلِّدِهِ مَا آدَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ.

(وَأَمَّا الاجْتِهَادُ فَهُوَ: بَذْلُ الْوُسْعِ فِي بُلُوغِ الْغَرَضِ)، الْمَقْصُودُ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِيَحْصُلَ لَهُ.

- **الاجْتِهَادُ لُغَةً:** افْتِعَالٌ مِنَ الْجَهْدِ فِي الْأَمْرِ.
- **الاجْتِهَادُ اصْطِلَاحًا:** بَذْلُ الْفَقِيهِ وَسَعُهُ فِي تَحْصِيلِ ظَنٍّ لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ.
- **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْاجْتِهَادِ:
- **الْوُجُوبُ الْعَيْنِيُّ:** إِذَا لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلْاجْتِهَادِ إِلَّا مُجْتَهِدٌ وَاحِدٌ، أَوْ حَصَلَتْ حَادِثَةٌ وَلَا يَجِدُ مَنْ يَفْتِيهِ فِيهَا.
- **الْوُجُوبُ الْكِفَائِيُّ:** إِذَا وَجِدَ مَعَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَكْفِيهِ مُؤَنَّةُ الْاجْتِهَادِ.
- **النَّدْبُ:** فِي حَادِثَةٍ لَمْ تَحْدُثْ، لَكِنَّهَا مُتَوَقَّعَةٌ الْخُذُوثِ.



• **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ:

- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ، وَمَا يُسْتَمَدُّ مِنْهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا يَتَفَرَّغُ عَنْهَا.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، وَالنَّصِّ وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ، وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ، وَالْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ، وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ سَدًّا وَمَتْنًا، مَعَ عِلْمِهِ بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِعُلُومِ اللُّغَةِ بِجَمِيعِ أَقْسَامِهَا.
- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَسْبَابِ التُّزْوِلِ، وَأَسْبَابِ وُرُودِ الْحَدِيثِ.

• **مَسْأَلَةٌ:** فِي بَيَانِ أَحْوَالِ مُجْتَهِدِ الْمَذْهَبِ:

- **الْحَالَةُ الْأُولَى:** أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُقْلِدٍ لِإِمَامِهِ فِي الْحُكْمِ وَالِدَلِيلِ، لَكِنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَهُ فِي الاجْتِهَادِ وَالْفَتْوَى وَدَعَا إِلَى مَذْهَبِهِ، وَقَرَأَ كَثِيرًا مِنْهُ عَلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَهُ صَوَابًا، وَأُولَى مِنْ غَيْرِهِ.
- **الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ مُسْتَقِلًّا بِتَقْرِيرِهِ بِالِدَلِيلِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى أُصُولَ إِمَامِهِ، مَعَ إِتْقَانِهِ لِلْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، وَأَدِلَّةِ



مَسَائِلِ الْفِقْهِ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِالْقِيَاسِ، وَقُدْرَتِهِ عَلَى التَّخْرِيجِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ،
وَالْحَقِيقِ الْفُرُوعِ بِالْأُصُولِ وَقَوَاعِدِ إِمَامِهِ.

- **الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ:** أَلَّا يَبْلُغَ رُتَبَةَ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ وَالطَّرِيقِ،
لَكِنَّهُ فَقِيهًا بِالنَّفْسِ، حَافِظًا لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، عَارِفًا بِأَدِلَّتِهِ، قَائِمًا بِتَقْرِيرِهِ
وَنَصُورِهِ، يُحَرِّرُ وَيَمْهَدُ وَيُقَرِّرُ وَيَرْجِّحُ، لَكِنَّهُ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ أَوْلَئِكَ إِمَّا
لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْلُغْ فِي حِفْظِ الْمَذْهَبِ مَا بَلَّغُوا، أَوْ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَّبِعٍ
بِأُصُولِ الْفِقْهِ وَنُحُوهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مُقَصِّرًا.
- **الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ:** أَنْ يَحْفَظَ الْمَذْهَبَ وَيَنْقُلَهُ وَيَنْفَعَهُ فَقَطْ.

(فَالْمُجْتَهِدُ إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَلَةِ فِي الاجْتِهَادِ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ اجْتَهِدَ فِي الْفُرُوعِ
فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ؛ عَلَى اجْتَهِادِهِ وَإِصَابَتِهِ، وَإِنْ اجْتَهِدَ فِيهَا وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ عَلَى
اجْتَهِادِهِ، وَسَيَأْتِي دَلِيلُ ذَلِكَ).

فَالْمُجْتَهِدُ الْفَقِيهُ إِذَا اجْتَهِدَ فَحَصَلَ ظَنًّا بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، فَهَذَا الْعَمَلُ لَا يُسَمَّى
اجْتَهِادًا؛ لِأَنَّهُ حِينَ اجْتَهِدَ اجْتَهِدَ بِلَا أَلَةٍ.

(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَقِّهِ
وَحَقُّ مُقَلِّدِهِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتَهِادُهُ).

فِي الْمَسَائِلِ الْفُرْعِيَّةِ الْفَقْهِيَّةِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْحَنْفِيَّةِ، وَنُسِبَ إِلَى الْبَاقِلَانِي
وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.



[الاجتهاد في أصول الدين]

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأُصُولِ الْكَلَامِيَّةِ) أَيُّ الْعَقَائِدِ (مُصِيبٌ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَصْوِيبِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنَ النَّصَارَى)، فِي قَوْلِهِمْ بِالتَّثْلِيثِ.
(وَالْمَجُوسِ) فِي قَوْلِهِمْ بِالْأَصْلَيْنِ لِلْعَالَمِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ.
(وَالْكُفَّارِ) فِي نَفْيِهِمُ التَّوْحِيدَ، وَبِعِنَةِ الرُّسُلِ، وَالْمَعَادِ فِي الْآخِرَةِ.
(وَالْمُلْحِدِينَ) فِي نَفْيِهِمُ صِفَاتِهِ تَعَالَى كَالْكَلَامِ وَخُلُقِهِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَكَوْنَهُ مَرْتَبًا فِي الْآخِرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(وَدَلِيلٌ مَنْ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبًا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»، وَجْهُ الدَّلِيلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَأَ الْمُجْتَهِدَ تَارَةً وَصَوَّبَهُ أُخْرَى)، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَفْظُ الْبُحَارِيِّ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَحَكَمَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

فَالْاجْتِهَادُ يَكُونُ فِي الْمَسَائِلِ الظَّنِّيَّةِ، أَمَّا الْمَسَائِلُ الْأَصْلِيَّةُ الْعَقَدِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: (اجْتَهَدْتُ فَوَصَلْتُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ) تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَهَذَا حُكْمُهُ أَنَّهُ كَافِرٌ، وَمَسَائِلُ الْأَعْتِقَادِ فِي جُمْلَتِهَا قَطْعِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ ظَنِّيَّةٌ كَالْفُرُوعِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ



تم تلخيص وتقييد

شرح الشيخ الفاضل حسام لطفي -حفظه الله-

على شرح الجلال المحلى

على متن الورقات للإمام الجويني

ليلة الأحد: (٩ / ١ / ٢٠٢٢ م)

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

